

مجلة إسلامية شهرية

الصمود

AL SOMOOD

اللَّهُمَّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا



حين تنتصر القيم
على منطق الصراع

أفغانستان ونعمة
النظام الإسلامي

حين تُهان الوساطات
وتُقصَف القيم

في هذا العدد

- ١ حين تُهان الوساطات وتُقصف القيم
 - ٢ نص الحوار الصحفي للمتحدث باسم إمارة أفغانستان الإسلامية مع قناة "بي بي سي"
 - ٦ أفغانستان ونعمة النظام الإسلامي
 - ٧ في قلب آسيا: تحالف المصالح بين كابل وموسكو
 - ٩ حين تنتصر القيم على منطق الصراع
 - ١٠ ماذا وراء ثبات عملة أفغانستان الوطنية؟!
 - ١٣ أفغانستان قلعة الإسلام الصامدة
 - ١٤ أفغانستان بين الاتهام الباكستاني وثبات الموقف السياسي
 - ١٥ قصة النساء في أفغانستان (٢)
 - ١٧ بيان الإمارة الإسلامية في أفغانستان بمناسبة الذكرى السابعة والثلاثين لطرد قوات الاتحاد السوفييتي السابق من أفغانستان
 - ١٨ لماذا يحتاج العالم إلى مقاربة جديدة تجاه أفغانستان؟
 - ١٩ حين انتصر الإيمان على الإمبراطورية
 - ٢٠ حين اقترب الأفغان من قتل الإسكندر الأكبر
 - ٢٥ العائدون إلى الوطن
 - ٢٧ لماذا جن جنون النظام العسكري في باكستان
 - ٢٩ ليفقد صوابه ويتصرف بعقلية مأزومة؟!
- أفغانستان في شهر مضى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الصمود
AL SOMOOD

مجلة إسلامية شهرية باللغة العربية
تصدرها إمارة أفغانستان الإسلامية

رئيس مجلس الإدارة

حميد الله أمين

رئيس التحرير

أحمد مختار

مدير التحرير

سعد الله البلوشي

أسرة التحرير

إكرام ميوندي

صلاح الدين مومند

عرفان بلخي

الإخراج الفني

جهاد ريان

ترحب «الصمود»
بمشاركاتكم واقتراحاتكم
على بريد القراء:

alsomood.af@proton.me

 **alsomood.af**

 **@sumoodmag**

 **Channel**

حين تُهان الوساطات وتُقصف القيم

لم يكن العدوان الجوي الباكستاني الأخير على الأراضي الأفغانية حدثًا عسكريًا معزولًا عن سياقه السياسي، ولا مجرد تطوّر أمني عابر في منطقة مأزومة، بل كان - في جوهره - رسالة سياسية سلبية، وسخرية مباشرة من كل معاني الوساطة، واستخفافًا فاضحًا بالأعراف الدبلوماسية، وانتهاكًا صارخًا للقيم الإنسانية.

قبل أيام قليلة فقط، كانت السعودية قد تقدّمت بطلب إنساني إلى أفغانستان للإفراج عن الجنود الباكستانيين المحتجزين، في خطوة حملت معنى التهدئة، وروح حسن النية، ومسعى صادقًا لنزع فتيل التوتر. وقد استجابت كابل لذلك بروح مسؤولة، وبمنطق الدولة التي تحترم الوساطات، وتتعاطى مع المبادرات الإنسانية بمنظور أخلاقي وسياسي راقٍ.

غير أنّ الردّ الباكستاني جاء على النقيض تمامًا من هذا المسار؛ إذ شنت باكستان عدوانًا جويًا استهدف مناطق مدنية، في شهر رمضان المبارك، لتُسفك دماء الأبرياء في وقتٍ تُعظّم فيه الحرمات، وتُستدعى فيه قيم الرحمة، ويُفترض أن تُقدّم فيه لغة العقل على منطق القصف، والحكمة على لغة النار.

إن ما جرى لا يمكن قراءته بوصفه تصعيدًا عسكريًا فقط، بل هو رسالة سياسية واضحة مفادها: الاستخفاف بالوساطات، وضرب قيم الدبلوماسية، وإفراغ المبادرات الإنسانية من معناها. وهو ما يُنذر بتحويل مساعي التهدئة إلى أوراق بلا وزن، والوساطات إلى شعارات جوفاء، إذا لم تُقابل بمسؤولية سياسية متبادلة واحترام متبادل للأعراف الدولية.

الأخطر من ذلك أن استهداف المدنيين، وخاصة في شهر رمضان، لا يمثّل فقط جريمة سياسية، بل سقوطة أخلاقيًا فادحة، وانحدارًا خطيرًا في سلّم القيم الإنسانية، حيث تتحوّل القوة إلى أداة انتقام، وتُستبدل لغة السياسة بمنطق الإذلال، وتُدفن مفاهيم الرحمة تحت ركام القنابل.

إن احترام الوساطات ليس ترفًا دبلوماسيًا، بل ضرورة للاستقرار الإقليمي. والعبث بها لا يهدد دولة بعينها، بل يهدد فكرة السلم نفسها، ويقوِّض أي إمكانية لبناء علاقات قائمة على الثقة، أو شراكات قائمة على الاحترام، أو حلول قائمة على الحوار.

ومن هنا، فإن رسالة مجلة الصمود واضحة:
لا سلام بلا احترام للوساطات، ولا استقرار بلا تقديس لدماء المدنيين،
ولا سياسة راشدة بلا أخلاق، ولا دبلوماسية حقيقية بلا التزام بالقيم قبل المصالح.
لقد كشفت هذه الواقعة أن المعركة لم تعد فقط على الأرض، بل في ميدان القيم:
بين من يرى السياسة مسؤولية أخلاقية،
ومن يتعامل معها كأداة ضغط وقصف ورسائل نار.
وفي هذا الميدان، يبقى التاريخ شاهدًا...
والدماء البريئة حُجّة...
والقصف، مهما علا صوته، لا يستطيع أن يُسكت الحقيقة.

نص الحوار الصحفي للمتحدث باسم إمارة أفغانستان الإسلامية مع قناة "بي بي سي"

ذبيح الله مجاهد (المتحدث باسم الإمارة الإسلامية): بسم الله الرحمن الرحيم. في البداية، أحييكم وأحيي جميع مستمعكم ومشاهديكم؛ السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

فيما يتعلق بموضوع "لائحة الأصول القضائية"، تجدر الإشارة إلى أنه خلال فترة نضال الإمارة الإسلامية، كانت المحاكم قائمة بالفعل، وكان لها لائحة أصول محددة تم تدوينها آنذاك. وبناءً على تلك اللائحة المستمدة من الشريعة الإسلامية والفقهاء الحنفية، كانت تصدر الأحكام والفيصلات. أما الآن، فقد خضعت تلك اللائحة للمراجعة وإعادة النظر. ومن الطبيعي أن الظروف في السابق كانت مختلفة؛ حيث كانت تسود حالة الحرب وكانت مجالات النشاط محدودة. أما اليوم، فكل أفغانستان تقع تحت مظلة واحدة، واتسعت نطاقات القضايا الحقوقية والمحاكم بشكل كبير، ومن هنا كانت اللائحة بحاجة إلى نوع من التحديث والتطوير، وقد تم تدوينها حديثاً بناءً على الشريعة والفقهاء الحنفية، وهو ما يُعد من ضرورات العصر.

مذيع بي بي سي: بالارتباط بهذه اللائحة الجديدة، ثمة تساؤلات تثار بين الناس. السؤال الأول هو أن الحكومات المتعاقبة في أفغانستان كانت تمتلك دستوراً تُعتبر حقوق المواطنين بموجبه متساوية، لكن أين القانون الجديد وللمرة الأولى يقسم مواطني أفغانستان إلى طبقات. ما هو سبب ذلك؟



ذبيح الله مجاهد: لقد حدث سوء فهم هنا. يبدو أن عدداً ممن انتقدوا واعترضوا على هذه اللائحة يعانون من فجوة معلوماتية؛ فهم لا يفرقون بين ما إذا كان هذا القانون قانوناً إجرائياً للمحاكم أم دستوراً للبلاد. الأمر ليس كذلك؛ فالدستور وثيقة منفصلة تناقش هيكلية الدولة وتشكيلات الحكومة، بينما هذه اللائحة تعنى بإطار صلاحيات المحاكم. في الشريعة الإسلامية، القوانين المتعلقة بالحقوق والجزاء تنقسم إلى ثلاثة أنواع:

أولاً: حدود الله؛ وهي حدود محددة ومعينة، وفي هذا القسم يتساوى جميع الناس أمام القانون، ومتمى ما توفرت الشروط وأدلة الإثبات، تُطبق العقوبة بالتساوي على الجميع. كل من ارتكب جرماً -لا قدر الله- استوجب حداً، يُنفذ عليه الحد بشكل متساوٍ.

نوع دوم: حقوق العباد؛ أي الحالات التي يكون فيها لشخص حق على آخر، وفي هذا القسم أيضاً لا فضل لأحد على غيره، حتى لو كان لشخص حق على أمير المسلمين ورفع دعوى ضده، فإن المحكمة تصدر حكمها وفق الأصول، وهذا أصل ثابت في الإسلام وله حكم شرعي واضح.

نوع سوم: التعزيرات؛ والذين لديهم إلمام بالمسائل القضائية والشرعية يعرفون أن التعزير من الأمور المفوضة؛ أي أن صلاحية تقديره متروكة لأمر المسلمين، وللأمر أن يفوض هذه الصلاحية للقاضي ليعين التعزير المناسب. لذا، فإن التعزير من الأمور الموكلة إلى أمير الوقت. علاوة على ذلك، التعزير في الأساس وضع للتأديب والزجر وليس للمجازاة المحضة، والهدف منه منع تكرار الجرم.

مذيع بي بي سي: هنا يطرح سؤال نفسه: المادة التاسعة من الفصل الثاني لهذه اللائحة تنص على أن التعزير يتدرج بحسب شخصية المجرم إلى مراتب: ١. تعزير العلماء وذوي الرتب العالية: ٢. تعزير الأشراف: ٣. تعزير أفراد المجتمع المتوسطين: ٤. تعزير أفراد المجتمع من الطبقات الدنيا. لماذا تم وضع هذا التفاوت؟ ألا يعني هذا تقسيماً طبقياً للمجتمع؟

ذبيح الله مجاهد: إذا أمعنتم النظر في هذا القانون، ستجدون في أسفله حواشي وتهميشات تحيل إلى المصادر الشرعية بإرجاعات قوية ودقيقة. على سبيل المثال، تمت الإشارة إلى كتاب "رد المحتار"، و"الفتاوى الهندية" (العالمكيرية) وغيرها من المصادر المعتمدة في الفقه الحنفي؛ وهي كتب معروفة ومعتمدة لدى العلماء. وبناءً على استنباط هذه المصادر، تختلف التعزيرات في المجتمع؛ لأننا كما ذكرنا، التعزير شرع للزجر عن الجرم، وبعض

الأشخاص يرتدعون بمجرد التنبيه البسيط نظراً لمكانتهم الاجتماعية وعزة نفوسهم، بينما البعض الآخر ليسوا كذلك، كالمجرمين المعتادين الذين يحتاجون لتعزير أشد. أحياناً يكف الشخص عن الجرم بمجرد استدعائه وتوجيه النصح له، بينما لا يرتدع آخر إلا بالحبس والعقوبة. وعندما تختلف طبائع المجتمع، فمن الطبيعي أن تختلف أساليب التعزير. وانتبهوا لنقطة أخرى: هذه القوانين ليست من صنع مخيلتنا، بل هي جزئيات منقولة حرفياً من الفقه الحنفي، والمصادر التي ذكرتها شرحت هذه المطالب بالتفصيل وأوضحت تقسيمات المجتمع والتعزيرات بناءً عليها.

مذيع بي بي سي: بلى، اللائحة بين يدي، وهذه المطالب مشروحة باللغة العربية فعلاً. حديثكم صحيح، ولكن السؤال هو أن ظروف الأفراد متفاوتة؛ فقد يكون من بين من تصنفونهم في "الطبقة الدنيا" من يفهم الكلام بشكل أفضل ويلتزم بالقانون بدقة أكبر.

ذبيح الله مجاهد: في هذه الحالة، لا يُعد مثل هذا الشخص من "الطبقة الدنيا"، بل ينضم إلى الفئة المتوسطة. "الفرد الأدنى" هو المجرم المكرر؛ مثلاً من قبض عليه مراراً بتهمة السرقة أو ارتكب أعمالاً ناكرة ومجرمة مرات عديدة ولم يرتدع رغم التنبيه. في هذه الحالة، يضطر القاضي -نظراً لوضع الفرد ومستوى فساده في المجتمع- إلى سجنه. أما إذا كان شخصاً ذا مكانة اجتماعية عالية ويمتلك عزة نفس وفهماً -كبير قوم مثلاً- فربما يرتدع بمجرد توبيخه، وهذا التوبيخ بالنسبة له يعادل في زجره سجن الآخر. وكما قلنا، التعزير مفوض لأمر الوقت وللقاضي ليحددوا أسلوب التأديب بناءً على مصلحة المجتمع. ولتوضيح المطلب أضرب مثلاً: أب له ابنان؛ أحدهما مثقف وفطن، إذا أخطأ يكفي نصح الأب لإصلاحه، أما الآخر فمتنمر، يتعاطى المخدرات مراراً ويجالس رفقاء السوء؛ هنا يضطر الأب لاتخاذ إجراءات أكثر حزمًا معه قد تصل للتنكيل أو الحبس. كلاهما ابناه، لكن ظروفهما مختلفة، وبناءً على هذا الاختلاف يختار الأب أسلوب التأديب.

مذيع بي بي سي: جيد جداً هل يمكنك طمأنة الناس بأنه إذا صدرت هذه المخالفات من أفراد تابعين لحكومكم، فسيتم معاقبتهم أيضاً؟ الكثيرون يقولون إن الأفراد الحكوميين لا تتم محاسبتهم.

ذبيح الله مجاهد: لا، ليس الأمر كذلك. هذه اللائحة ليست من ابتكارنا، بل هي قواعد فقهية صاغها أئمة المذهب وثبتت في المصادر المعتمدة. وأي شخص لديه إلمام أدنى بالفقه يدرك هذا القول. نحن فقط قمنا بترجمة العبارات العربية إلى اللغة البشتوية.

"الأشراف" هنا لا يعنون الأفراد الحكوميين فحسب؛ بل تشمل السادة، ووجهاء القوم، والمتنفذين. وسكان المدن غالباً ما يقعون في الفئة المتوسطة. ولكن هناك فئة هم -لا قدر الله- المجرمون المعتادون، أو مدمنو المخدرات، أو الذين لا يكفون عن الإجرام؛ في هذه الحالات، تقتضي الضرورة زيادة التعزير، وهذه هي الصلاحية الشرعية للقاضي.

مذيع بي بي سي: سؤال آخر؛ جاء في البند الثامن من المادة الثانية: من خالف عقائد أهل السنة والجماعة، يُعد من المبتدعين. لماذا يُعتبر مثل هذا الشخص مبتدعاً؟

ذبيح الله مجاهد: هذا حكم الشريعة. من كان في إطار أهل السنة والجماعة ثم أدخل بدعاً في الدين واستحدث ما ليس منه، يُسمى في الشريعة مبتدعاً، والأحاديث النبوية دالة على ذلك. ومن أجل منع التفرقة والحفاظ على وحدة العقيدة الإسلامية، يجب تأديب مثل هذا الشخص.

مذيع بي بي سي: سيد مجاهد! هنا نحتاج إلى توضيح أكثر بشأن "أهل التشيع". ما هو توضيحكم للمواطنين الشيعة الساكنين في أفغانستان؟ على سبيل المثال، أهل التشيع لديهم فقههم الجعفري الخاص؛ هل يشملهم هذا الحكم أم لا؟

ذبيح الله مجاهد: تعود المسألة مرة أخرى إلى الفهم الخاطئ للقوانين. للأسف هذا الموضوع لا يُفهم بشكل صحيح. القضية ليست كما تتصورون؛ المقصود هو الشخص الذي يكون في إطار أهل السنة والجماعة ثم يختار لنفسه طريقاً آخر، فهذا يُعد مبتدعاً. أما الإخوة من أهل التشيع، فهم على هذا المذهب منذ البداية والنظام قد قبلهم كما هم. وبالمثل، يتواجد في البلاد أتباع الديانة الهندوسية ومذاهب أخرى ممن ليسوا مسلمين أصلاً، ونحن لا نتعرض لهم. المذاهب الإسلامية الحقبة الأخرى التي قد لا يكون لها تواجد في أفغانستان ولكنها موجودة في العالم، كالشافعية والحنابلة وغيرها، هي مذاهب محترمة ولا يشملها هذا البند. الحكم يشمل فقط من كان على عقيدة أهل السنة والجماعة ثم تركها واتبع طريقاً غير صحيح؛ فهذا يسمى مبتدعاً ويقرر له العقاب.

مذيع بي بي سي: كلمة أخيرة؛ هناك مخاوف كبيرة بشأن النساء. من الطبيعي أن هذه اللائحة أثارت ردود فعل وانتقادات من المنظمات الحقوقية والناشطين المدنيين والمجتمع الدولي، حيث يُقال إنها لم تحترم حقوق الناس. وبين النساء أيضاً أثارت القوانين قلقاً؛ فعلى سبيل المثال، إذا بقيت المرأة في بيت والدها، فإنها

وفق هذا القانون الجديد تعاقب، بينما لم يكن هذا الأمر يعد جرمًا في السابق. ما هو ردكم على هذه المخاوف؟

ذبيح الله مجاهد: هذا الموضوع يعود أيضاً إلى قسم التعزيرات. المرأة التي لها زوج، ولم تطلق ولم تنفصل عن زوجها بحكم المحكمة، لكنها لا تؤدي حقوق زوجها؛ هذا في الحقيقة يُعد تضييعاً لحقوق الآخرين ويجب أن تُساءل عنه. وبخلاف ذلك، ستتفكك الأسرة؛ لأن المرأة تترك زوجها وأطفالها دون دليل شرعي وتذهب لبيت والدها، وهذا فعل جرمي يخل بنظام الحياة. أنتم تعلمون أن الأسرة هي الركن الأساسي في المجتمع؛ فإذا تركت المرأة منزلها بشكل تعسفي وتخلت عن مسؤولياتها، ينهار كيان الأسرة. إذا استحال عليها إكمال الحياة الزوجية، فهناك طرق شرعية يجب أن تسلكها؛ إما المصالحة، أو الطلاق، ومن ثم تختار مسار حياتها. أما إذا لم تسلك أيّاً من هذه الطرق وتخلت عن واجباتها وضيعت حقوق الآخرين، فهي معرضة للملاحقة.

مذيع بي بي سي: لو افترضنا أن الانتقادات في هذا الصدد زادت، أو واجهت اللائحة مشكلات في التطبيق، هل ستجرون تغييراً عليها أم لا؟

ذبيح الله مجاهد: هذه اللائحة هي لائحة الشريعة. نطلب من الناس بكل احترام أن يطالعوا الشريعة أولاً إذا كان لديهم اعتراض؛ فليراجعوا هذه المسائل في المصادر الشرعية ولو لمرة واحدة. اليوم العالم الافتراضي متاح وهذه المباحث موجودة بكل لغة عبر الإنترنت، أو على الأقل من لديه قلق فليذهب إلى المسجد ويسأل عالمه الديني في هذا الشأن.

مذيع بي بي سي: لكن وزارة العدل قالت مؤخراً إنه لا يحق لأحد انتقاد هذه المسائل وسيتم التعامل مع المنتقدين؛ في هذه الحالة كيف سيجرؤ الناس؟

ذبيح الله مجاهد: كان قصدي أن يستخدم كل فرد هذه الطرق لزيادة وعيه الشخصي. أما في المحافل العامة، فلا ينبغي الاعتراض على الشريعة. الشخص الذي يؤمن بالعقيدة والمذهب والفقه الحنفي والشريعة، إذا اعترض على أصولها، فإنه في الحقيقة يضع إسلامه محل تساؤل. كيف يمكن لشخص أن يكون مسلماً وينتقد معتقده؟ مثل هذه الانتقادات تصدر عن جهل بالمعتقدات وأئمة المذهب والمجتهدين السابقين، وتتحول هي نفسها إلى جرم آخر. لذا، لا يعترضوا بل يتقنوا أنفسهم؛ فالتوعية ليست جرمًا. ليذهبوا للمساجد، ويسألوا العلماء، ويطالعوا المصادر الإلكترونية والكتب. الكتب المذكورة

هنا، ليجثوا عنها ولينظروا هل ذُكرت جزئيات الشريعة بهذا الشكل أم لا. الإمارة الإسلامية لم تضاف شيئاً من عندها في هذا القانون؛ كل ما ورد مروي في الفقه الحنفي، وقد قامت أنظمة الحكم لقرون بناءً على هذه الأصول. وكتاب "شرح مجلة الأحكام" من الآثار التي كان لها دور بارز في الحكومات والقوانين الإسلامية، وكذلك أحكام وقوانين الإمام أبي يوسف -الذي تولى منصب القضاء في عهد هارون الرشيد- قد دونت بشكل مواد وجزئيات وكلها رتبت وفق المذهب. مذيع بي بي سي: سيد مجاهد! البعض قلق من أنكم لا تقبلون قول الآخرين وتعتبرون رأيكم هو المعتبر الوحيد. على سبيل المثال، يأتيكم علماء من دول مختلفة ولكن لا يُصغى لحديثهم. هل أنتم مستعدون في هذا المجال لسماع وجهات نظر وحتى اعتراضات علماء الدين؟

ذبيح الله مجاهد: إذا كان لدى أحد انتقاد وأراد الحوار العلمي وجهاً لوجه، فنحن مستعدون تماماً. إذا كان لدى أحد قلق، فنحن جاهزون لتقديم التوضيح والتبيين. أما القول بأننا لا نقبل انتقاد أو قول الآخرين، فسببه أننا لا نريد أن نتعلم ديننا من أفواه الآخرين؛ فنحن لنا ديننا وعقيدتنا وعلماؤنا. ومن أجل هذا الدين بذلنا الأرواح وبقينا صامدين عليه لقرون. لماذا ينبغي للآخرين أن يعلمونا الدين؟ نحن من يجب أن نعلم الناس الدين. ومع ذلك، إذا كان لدى أحد قلق وأراد الاطلاع على أصولنا وقوانيننا، فبإمكاننا بالتأكيد تقديم الشرح والبيان. وهذا الحوار الذي أجره معكم الآن هو جزء من عملية التوضيح والتنوير.

مذيع بي بي سي: شكراً جزيلاً لك.



أفغانستان ونعمة النظام الإسلامي

أبوسلمان

من أكبر نعم الله على الشعب الأفغاني في الفترة الأخيرة هي نعمة النظام الإسلامي الذي تمثل في الإمارة الإسلامية. نعمة مميزة رُكزت فيها قبل كل شيء على صيانة الدين، وجُعِل الدين في مقدّمة مقاصدها، وأن تكون كلمة الله هي العليا، بعيدة عن النعرات الداعية إلى العرقية واللغة والحزبية وما شابه ذلك. فحققت الأمن بكافة أنواعه، وأوصلت أفغانستان إلى ساحل الأمن والأمان، في وقت صارت فيه سفينة الأمن حائرة بين العواصف التي عمّت المنطقة، ولم تقف عند هذا الحد، بل شرعت في تنفيذ مشاريع كبرى في أنحاء البلاد، تلك التي من شأنها أن تحوّل أفغانستان إلى دولة مقتدرة مؤثرة في قضايا العالم.

رغم الدعايات المنتشرة ضد الإمارة الإسلامية، ورغم تربّص الأعداء لها، فإن ما نشاهده بين عامة الشعب الأفغاني يختلف تمامًا عما يُعرض على شاشات القنوات وصفحات التواصل الاجتماعي، كأنهما بلدان مختلفان تمامًا: أحدهما ما يُرى على الشاشات، يعاني المشكلات، ويعيش التخلف والتحديات، وثانيهما ما يقع على أرض الواقع، الذي تتعم بالنظام الإسلامي المنشود منذ عقود، وارتدى لباس الأمن والاستقرار، ونهض نحو التقدم والازدهار.

أروي لكم هنا قصتين كغيض من فيض، تدلان على أن النظام الإسلامي مقبول لدى أغلبية شعب أفغانستان. القصة الأولى: «كنت في مطار كابل الدولي أنتظر في قاعة إقلاع الطائرة، فوقع بصري على شيخ طاعن في السنّ. اقتربت منه وبدأت الحديث معه، فسألته أثناء الكلام عن أوضاع أفغانستان الحالية وماضيها، ومن أي ولاية هو. فأجاب أنّه في الأصل من ولاية بادغيس، لكنّه يسكن كابل منذ طفولته.

وعندما ذكر ذلك بادرته بالسؤال عن أوضاع كابل وبادغيس في الماضي، ولا سيّما زمن الحرب الأهلية. فقال إنّّه شاهد بعينه المظالم التي ارتكبتها قادة الأحزاب، وإنّ كابل قُسمت بين تلك الأحزاب، فكانت كلّ ناحية تحت سيطرة فصيل معيّن، وإذا أراد أحد دخول ناحية ما سئل عن لغته، فإن لم يكن من أهل لغة تلك الناحية قُتل دون تحقيق، بذريعة انتمائه إلى غير عرقيّتهم.

وأضاف عن ولاية بادغيس أنّ أحد قادة الأحزاب كان يأتي إلى القرى، فيختار من يشاء من الفتيات والفتيان، وربّما كان يمرّ بقطيع الغنم فيأخذ ما يشاء ويقتل الراعي، وكان الهرج والمرج يعمّ المكان بمعناه الحقيقي.

فسألته عن زمن الجمهوريّة، فقال إنّّه كان زمنًا مفعّمًا بالفساد والتحرّج بشكل آخر، وأنّ البلاد كانت واقعة تحت الاحتلال. ثمّ سألته عن الأوضاع الراهنة، فقال حامدًا لله: الحمد لله والمثّة، فقد عاد الاستقلال والأمن، وتخلّصت البلاد من كثير من التحديات. وأكّد أنّ التقدّم المتحقّق اليوم يفوق ما كان في زمن محمد ظاهر شاه الذي دام حكمه أربعين عامًا.

«أمّا القصّة الثانية: فكنت جالسًا في المقاعد الخلفيّة لسيّارة أجرة في مدينة هرات، وكان رجلٌ يجلس أمامي إلى جانب السائق، وكانا يتحدّثان عن الأوضاع الراهنة ويقارنان بين الإمارة الإسلاميّة وزمن الجمهوريّة، بينما كنتُ أستمع فقط.

فقال الرجل: رحم الله آباء هؤلاء — يقصد رجال الإمارة الإسلاميّة — فقد جمعوا بساط الساسة السابقين، وطوّوا صفحة أهل الفتنة والشغب. وأكّد أنّه في السابق كان إذا قدم أحد المسؤولين أغلقت الشوارع، وصاحبته أعدادٌ كبيرة من الحُرّاس، ولم يكن أحد يلتفت إلى عامة الناس في الطرقات. أمّا اليوم، فيأتي المسؤول ومعه حارسان فقط، أو قد يأتي دون مرافقة، تذكر، من غير إغلاقٍ للشوارع ولا مظاهر ضجيجٍ واحتفال، ومن دون أن تُهدّر حقوق عامة الناس.

وأضاف أنّهم في الماضي لم يكونوا يستطيعون الخروج من منازلهم خوفًا من السرقة ونهب الأموال، ولم تكن نساؤهم يخرجن بمفردهن. كما ذكر أنّ المدينة كانت تتعطل أحيانًا بسبب قدوم مسؤول، أو إقامة حفل حزبي، أو احتفالٍ لتيّارٍ سياسي، من غير أن تتحقّق خدمة حقيقية للناس، بل لمجرّد مصالح شخصية.

هاتان القستان كانتا نموذجين دالّين على حقيقة واضحة، وهي أن عامة الشعب الأفغاني راضون عن الإمارة الإسلامية، وما حققته حتى الآن على ساحة أفغانستان، وأنهم قد سئموا من الأنظمة الأخرى، التي بددت آمالهم وذهبت بها إلى أدراج الرياح، وأنّ الدعايات المنتشرة على المواقع الافتراضية ليست إلا أوهاماً تمثل شرذمة قليلة من أهل الفساد السابقين ممن خسروا مناصبهم ومقاعدهم في الحكومة السابقة.

على أي حال، فإن عودة الإمارة الإسلامية إلى الحكم لم تكن حادثة عابرة، إنما كانت هي قضاء على الخطط التخريبية التي أراد المحتل إرساءها تدريجيًا في أفغانستان الحبيبة، والتي ربما لم يطلع عليه عامة الناس في البلاد. ولذلك يجب على الجميع شكر هذه النعمة العظيمة التي تفردت بها أفغانستان في العصر الزّاهن.

في قلب آسيا: تحالف المصالح بين كابل وموسكو



في زمنٍ تتسارع فيه التحولات الجيوسياسية، وتتبدّل فيه موازين القوى والتحالفات، تبرز العلاقات بين أفغانستان وروسيا بوصفها أحد أكثر المسارات الدبلوماسية صعوبةً في قلب آسيا، مساراً لم يعد مجرد تقارب سياسي عابر، بل مشروع شراكة إقليمية تتشكّل بهدوء، وتتأسس على المصالح المتبادلة، والاحترام السيادي، ورؤية استراتيجية طويلة المدى.

لقد شكّل الاعتراف الرسمي الروسي بحكومة الإمارة الإسلامية في أفغانستان محطةً مفصلية في تاريخ العلاقات بين البلدين، ونقلة نوعية في طبيعة التعاطي الدولي مع كابل، إذ نقل العلاقة من مستوى التواصل الحذر إلى فضاء الاعتراف والشراكة المفتوحة. لم يكن هذا الاعتراف مجرد إجراء دبلوماسي بروتوكولي، بل رسالة سياسية واضحة بأن موسكو ترى في أفغانستان شريكاً مشروعاً في معادلات الاستقرار الإقليمي، لا مجرد ملف أمني أو ساحة نفوذ متنازع عليها.

وتؤكد تصريحات سفير الإمارة الإسلامية في موسكو، الحاج جُل حسن حسن، هذا التحول النوعي، حين أشار إلى أن العلاقات بين كابل وموسكو بلغت مستوى متقدماً، وتشهد تطوراً متسارعاً في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية. كما أوضح في حديثه لوكالة سبوتنيك أن روسيا كانت أول دولة تبادر بالاعتراف الرسمي بالإمارة الإسلامية، في خطوة تعكس ثقة سياسية متبادلة، ورغبة في بناء علاقة مستقرة لا تقوم على الظرفية، بل على رؤية استراتيجية بعيدة المدى.

من التقارب السياسي إلى الشراكة العملية

ولا يقف هذا المسار عند حدود التصريحات والمواقف السياسية، بل يتجسّد في خطوات عملية واضحة، من أبرزها استمرار الرحلات الجوية المباشرة بين البلدين، مع توقعات بزيادتها في المستقبل القريب، في مؤشر عملي على توجه حقيقي نحو تسهيل التبادل التجاري، وتنشيط الحركة الاقتصادية، وتعزيز التواصل الإنساني والتجاري بين الشعبين. كما أن تأكيد موسكو - عبر سفيرها في إسلام آباد - على أن تحسّن الوضع الأمني في أفغانستان أسهم في توسيع العلاقات الاقتصادية مع كابل، يعكس قراءة روسية استراتيجية ترى في الاستقرار الأفغاني حجر الأساس لأي معادلة أمنية إقليمية، ومفتاحاً رئيسياً لنجاح مشاريع التعاون الاقتصادي في آسيا الوسطى.

ويرى مراقبون أن المرحلة الحالية تمثل فرصة استراتيجية نادرة للإمارة الإسلامية لتعميق هذا الانفتاح، واستثماره في مجالات حيوية مثل الطاقة، والتجارة، والنقل الإقليمي، وإعادة الإعمار، والبنية التحتية، بما يحوّل العلاقة من تقارب سياسي إلى شراكة تنموية شاملة، ذات آثار مباشرة على حياة الشعب الأفغاني واستقرار المنطقة. وفي هذا السياق، تكتسب تصريحات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أهمية خاصة، حين أكد ضرورة تحديد موقع أفغانستان في المعادلات الإقليمية، بما يعكس إدراكاً روسياً متقدماً لأهمية الدور الأفغاني في توازنات آسيا الوسطى، ويؤكد أن موسكو لم تعد تنظر إلى كابل كملف أمني فحسب، بل كشريك سياسي واقتصادي له مكانته في الحسابات الجيوسياسية.

نحو تنسيق استراتيجي طويل الأمد

إن العلاقات الأفغانية الروسية اليوم تتجاوز مفهوم "التفاهم الدبلوماسي"، لتقترب من نموذج الشراكة الهادئة المتدرجة، التي تُبنى خطوة خطوة، بعيداً عن الضجيج الإعلامي، وقائمة على المصالح المشتركة لا على الاصطفافات المؤقتة. وإذا استمر هذا المسار بالوتيرة الحالية، فإن السنوات القادمة قد تشهد انتقال العلاقة من مرحلة التقارب إلى مرحلة التنسيق الاستراتيجي، عبر مشاريع اقتصادية كبرى، وتعاون واسع في مجالات الطاقة والنقل الإقليمي، بما يعزز استقرار المنطقة، ويمنح أفغانستان موقعاً أكثر حضوراً وتأثيراً في المشهد الآسيوي.

خاتمة

في عالم يُعاد فيه رسم الخرائط السياسية والاقتصادية، يبدو التقارب الأفغاني الروسي أحد أبرز عناوين المرحلة القادمة في المنطقة. علاقة تتشكل على أساس الواقعية السياسية، والمصالح المتبادلة، والاحترام السيادي، وتؤشر إلى أن كابل وموسكو تسعيان معاً إلى بناء نموذج جديد من العلاقات الدولية، بعيداً عن الاستقطابات التقليدية، وأكثر قرباً من منطق الشراكة المتوازنة. إنه تحالف مصالح لا يُقرأ فقط بوصفه تحسناً في العلاقات الثنائية، بل باعتباره تحولاً عميقاً في بنية التوازنات الإقليمية، حيث تعود أفغانستان لاعباً فاعلاً في قلب آسيا، لا مجرد ساحة صراع، وتعود روسيا شريكاً رئيسياً في صياغة مستقبل الاستقرار الآسيوي.



حين تنتصر القيم على منطق الصراع

أبو غلام الله

في مشهد تختلط فيه السياسة بالأخلاق، وتتشابك فيه المصالح مع القيم، جاءت مبادرة إمارة أفغانستان الإسلامية بإطلاق سراح الجنود الباكستانيين الثلاثة لتقدم نموذجاً مختلفاً في إدارة الأزمات؛ نموذجاً لا يقوم على منطق الانتقام، ولا على حسابات القوة المجردة، بل على رؤية سياسية أخلاقية تستحضر المعنى قبل المصلحة، والرسالة قبل المكسب، والإنسان قبل الصراع. فبناءً على السياسة المعلنة التي تؤكد على إقامة علاقات إيجابية مع جميع الدول، واحتراماً لقدوم شهر رمضان المبارك، شهر الرحمة والمغفرة، واستجابة لطلب الدولة الشقيقة الملكية العربية السعودية، وإكراماً للوفد التفاوضي السعودي الذي وصل إلى كابول، تم إطلاق سراح الجنود الباكستانيين الثلاثة الذين أُسروا خلال الاشتباكات، وتسليمهم إلى الوفد الكريم، في خطوة تحمل دلالات سياسية وأخلاقية عميقة تتجاوز حدود الحدث نفسه.

هذه المبادرة لا يمكن قراءتها بوصفها إجراءً إنسانياً معزولاً عن السياق، بل هي تعبير عملي عن فلسفة سياسية جديدة تسعى إمارة أفغانستان الإسلامية إلى ترسيخها في علاقاتها الخارجية؛ فلسفة تقوم على احترام الدول، وعدم تحويل الخلافات الأمنية إلى عداوات دائمة، وعدم جعل النزاعات الحدودية وقوداً لصراعات مفتوحة لا رابح فيها. إنها رؤية ترى في الاستقرار الإقليمي مصلحة مشتركة، وفي التهدة قيمة استراتيجية، وفي الحكمة السياسية أداة بناء لا أداة ضعف.

كما أن اختيار توقيت هذه الخطوة في شهر رمضان المبارك لم يكن تفصيلاً عابراً، بل رسالة رمزية قوية، مفادها أن السياسة في المنظور الإسلامي ليست منفصلة عن القيم، وأن الرحمة يمكن أن تكون جزءاً من القرار السياسي، وأن القوة الحقيقية لا تكمن في القدرة على الاحتجاز والردع فقط، بل في القدرة على العفو وضبط النفس وتحويل لحظة التوتر إلى فرصة لبناء الثقة. ثم إن الوساطة السعودية في هذا الملف تعكس مكانة المملكة العربية السعودية الروحية والسياسية في العالم الإسلامي، ودورها كجسر للحوار والتقريب، لا كطرف في الصراع، وهو ما يمنح هذه الخطوة بعداً إقليمياً يتجاوز حدود الحدث نفسه، ليؤكد أن التعاون بين الدول الإسلامية يمكن أن يكون أداة للاستقرار لا للتأزيم، ومساراً للتهدة لا للتصعيد. أما تسليم الجنود عبر وفد سعودي رسمي، فيحمل رسالة دبلوماسية راقية مفادها أن الحلول لا تمر دائماً عبر البيانات النارية أو التصريحات المتشنجة، بل عبر القنوات الهادئة، والوساطات الحكيمة، والقرارات التي تحفظ ماء الوجه للجميع، وتمنع تراكم الأحقاد، وتفتح نوافذ الثقة بدل تكريس القطيعة.

وفي العمق، تعكس هذه المبادرة تصوراً سياسياً واضحاً: أفغانستان لا تريد أن تكون ساحة صراع دائم مع جيرانها، ولا منصة لتغذية الأزمات الإقليمية، بل دولة تسعى إلى تثبيت الاستقرار، وبناء علاقات قائمة على الاحترام المتبادل، والتعامل مع الملفات الشائكة بعقل الدولة لا بعقل الثأر.

إن إطلاق سراح الجنود الباكستانيين في هذا السياق ليس مجرد حدث إنساني، بل رسالة سياسية ناضجة، تقول إن الدولة القوية ليست التي تملك السلاح فقط، بل التي تملك القرار الحكيم، وإن السيادة لا تتناقض مع الأخلاق، وإن السياسة يمكن أن تكون مساحة للقيم لا ساحة للضغائن.

هكذا، تتحول لحظة الأسر إلى فرصة للمصالحة، ولحظة التوتر إلى رسالة سلام، ويتحول شهر رمضان من زمن عبادة فردية إلى مناسبة لقرار سياسي أخلاقي، يؤكد أن بناء الاستقرار الإقليمي يبدأ بخطوات صغيرة، لكنها صادقة، وأن الدول التي تحترم قيمها في أوقات القوة، هي الأقدر على صناعة السلام في أوقات الضعف.

وهكذا يتحول حدث صغير في ظاهره إلى معنى كبير في جوهرة: ثلاثة أسرى يعودون إلى أهلهم، لكن في العمق تعود فكرة قديمة جديدة إلى الواجهة، وهي أن السياسة يمكن أن تكون أخلاقية، وأن الدولة يمكن أن تكون قوية بلا قسوة، وحازمة بلا ظلم، وسيادية بلا عدوان، وأن النفوذ الحقيقي لا يُصنع بالسلاح وحده، بل يُصنع بالمواقف، وتُبنى الهيبة بالأخلاق قبل القوة.

إنها رسالة حضارية واضحة تقول:

في زمن الصراعات، قد يكون إطلاق سراح ثلاثة أسرى أبلغ من ألف خطاب سياسي، وأقوى من مئة تصريح عسكري، لأنه يعبر عن دولة تريد أن تبني مستقبلها بالرحمة كما تبنيه بالقوة، وبالحكمة كما تبنيه بالسيادة، وبالقيم كما تبنيه بالمصالح.

ماذا وراء ثبات عملة أفغانستان الوطنية؟!

زين الدين البلوشي



إن من إحدى المؤشرات التي تدلّ على الإنجاز الحقيقي في قطاع اقتصاد دولة ما، هو ثبات سعر عملتها الوطنية مقابل العملات الأجنبية الرائجة في العالم، واستقرارها ونموها بشكل مستمر، وهو ما يُظهر السياسة الرشيدة لتلك الدولة في خططها الاقتصادية، وخطواتها الثابتة نحو تنمية وازدهار بلادها.

وإزداد الأمر إعجاباً إذا حدث هذا في بلد كأفغانستان، بلد عاش الويلات عقوداً من الزمن، وتجرّع كؤوس أنواع التحديات في الساحات السياسية والاقتصادية، التي شكّلت عوائق رئيسية لها أمام الأنشطة الاقتصادية، والتحكّم على قيمة البضائع والسلع الضرورية، تلك التحديات التي تكثفي واحدة منها للقضاء على آمال شعب. فالنهوض من تحت آكام الحرب، والاحتلال، والفساد، والزعزعة الأمنية، والاضطراب السياسي، وضعف المؤسسات الاقتصادية، وما فيها التهديدات المختلفة ليس إلا أمراً صعب المنال إن لم نقل مستحيلاً، خاصة إذا كان هذا النهوض تصحبه الضغوط، وتجميد الأموال، والحصار الشامل، خاصة فيما يتعلق بالبنوك والتبادل التجاري.

فالدول التي تنهض من تحت هذه التحديات، تواجه عادة تراجعاً في قيمة عملاتها الوطنية، ومعدلات تضخم مرتفعة، حيث حدث ذلك بالفعل في عام 2021، بعد انهيار الحكومة السابقة، ووصول الإمارة الإسلامية إلى السلطة، فقد تراجعت قيمة الأفغاني في الأيام والأسابيع الأولى إلى أدنى مستوياتها، وتجاوز سعر الدولار في بعض الأوقات 100 أفغاني.

وأثار هذا الوضع مخاوف جدية بين المواطنين والنشطاء الاقتصاديين، وتوقع كثيرون أن تأخذ العملة في انهيار سريع، لكن الحكومة الجديدة، خلافاً لهذه التوقعات كلها، ومنع مرور الوقت، واعتماد سياسات نقدية ومالية جديدة، قلبت الموازين الرائجة، وحولت المعايير السائدة، وجعلت العملة الأفغانية، خلال السنوات الأربع الماضية، مستقرة، ويجري حالياً تداول الدولار الأميركي بأقل من 65 أفغانياً، وهو ما لفت انتباه خبراء الاقتصاد داخل البلاد وخارجها.

ففي الوقت الذي تعاني فيه الدول المجاورة لأفغانستان من تقلبات حادة في أسعار عملاتها الوطنية، كيف تمكّنت أفغانستان من الحفاظ على قيمة عملتها الوطنية (الأفغاني)، خاصة في السنوات الأربع الأخيرة، أمام الدولار الأمريكي وسائر العملات في المنطقة؟

هذا سؤال يطرح نفسه في الأوساط الاقتصادية والمالية، وقد رأينا بعض مقاطع الفيديو على منصات التواصل الاجتماعي من هذه الدول المجاورة نفسها، بدأ خبراء الاقتصاديون يناقشون إجراءات الحكومة الأفغانية الجديدة في تثبيت قيمة العملة، ويثنون عليها، قائلين: «إنّ تجربة السياسة النقدية للبنك المركزي الأفغاني في الحفاظ على استقرار سعر الصرف يمكن أن تكون «نموذجاً جيداً» لدول المنطقة». رغم أن هذه الدول لا تماثل أفغانستان لا في العوائق والمشكلات الخارجية كالحصار وتجميد الأموال، ولا في المواهب الإلهية والاحتياجات الطبيعية. إذا السؤال هو كيف استطاعت الإمارة الإسلامية تثبيت قيمة عملتها في السنوات الأربع الماضية، رغم الخلفية الماضية، والموارد الضئيلة والضغط الخارجية؟

يرى خبراء اقتصاديون أن هذا الاستقرار يعود إلى عدة أسباب، من بينها:

- تشجيع التعامل بالعملة الوطنية وحظر استخدام العملات الأجنبية: كالروبية الباكستانية (الكلدار) في المعاملات الداخلية؛ حيث كانت العملة الباكستانية رائجة رواجاً كبيراً في العديد من أنحاء البلاد، خاصة في الجنوب والشرق، لكن اليوم ومع السياسة الرشيدة فقد أصبحت العملة الوطنية هي الوحيدة في أنحاء البلاد.

التنسيق الجيد بين السياسات المالية والنقدية: منذ البداية قامت الحكومة بخفض النفقات غير الضرورية، وتنظيم وجمع الضرائب بشكل أفضل، وزيادة المشاريع العمرانية والخدمية لخلق فرص عمل والسيطرة على عجز الميزانية. كما تمكّن البنك المركزي من تقليل السيولة في التداول، والحدّ من طباعة النقود، وإدارة سوق الصرف، فاستطاعت الحكومة كبح التضخم بصورة أفضل والحفاظ على استقرار قيمة العملة الوطنية.

- الشفافية في جمع الإيرادات الحكومية: لقد أظهرت جباية الإيرادات الداخلية في السنوات الأخيرة نموًا ملحوظًا ضمن تعزيز تطبيق القوانين الضريبية، وزيادة التعريفات، وتحسين إدارة الجمارك. وقد عانت هذه الجوانب مشكلات عديدة فيما مضى، وغابت الشفافية كليًا، وضاعت تحت الفساد المتفشّي آنذاك.

- الحدّ من الفساد في المؤسسات الحكومية: وقد اتخذت الإمارة الإسلامية إجراءات حاسمة من أجل تقليل الفساد الإداري والمالي والقضاء عليه كالرشوة، وإساءة استخدام المنصب، والاختلاس، وإنجاز الأعمال وتقديم الخدمات وإبرام العقود، بنزاهة وشفافية. وقد قل الفساد، وتُسْتَغَل الأموال العامة اليوم بشكل صحيح، ويزداد الثقة في المؤسسات الحكومية.

- زيادة الصادرات وتقليل الواردات: فعندما تُصدّر الدولة سلعةً إلى الخارج، يدفع المشترون الأجانب ثمنها بعملة البلد المُصدّر أو يحوّلون عملاتهم إليها. هذا يعني أن الطلب على العملة الوطنية يرتفع، وكلما زاد الطلب على عملة ما ارتفعت قيمتها أو ثبتت على الأقل. ولم تتحقق الزيادة في الصادرات إلا بسبب توسّع العلاقات التجارية مع دول المنطقة والعالم، حيث أسهم ذلك في الحفاظ على استقرار قيمة العملة الوطنية وتحسين حركة التبادل التجاري.

- ضبط عرض النقد: تثبتت قيمة العملة الوطنية يرتبط كثيرًا بضبط عرض النقد (كمية العملة المتداولة في السوق)، وكانت العملة الأفغانية فيما مضى تُطبّع بكميات كبيرة ومن دون رقابة وبصورة غير مسؤولة، لكن جعل البنك المركزي في السنوات الأربع الأخيرة الكمية المتداولة متناسبة مع حجم النشاط الاقتصادي، وخفّض عرض النقد و ضبطه بدقة، ولم يَقم بطبع النقود بلا ضوابط، فتزداد الثقة بالعملة المحلية ويقلّ الاتجاه إلى العملات الأجنبية، وتبقى الأسعار أكثر استقرارًا، فتحفظ العملة بقيمتها، وما زالت السياسة النقدية الحذرة قائمة للحفاظ على استقرار سعر الصرف.

- منع تهريب العملات الأجنبية: إنّ منع تهريب العملات الأجنبية يحافظ على الاحتياطيات النقدية ويخفّف الضغط على سعر الصرف، مما يعزّز استقرار العملة الوطنية. ومن المشكلات التي كانت تعاني منها البلاد في الحكومة السابقة هي تهريب العملات الأجنبية إلى الدول المجاورة، وذلك قد تأثر سلبًا على استقرار قيمة العملة الوطنية، فكانت تُهرَّب العملات الأجنبية (مثل الدولار) إلى الخارج، فتتخفّض الكمية المتاحة داخل السوق المحلية، وهذا النقص الاحتياطي يضعف قدرة البنك المركزي على التدخّل لدعم العملة الوطنية عند الحاجة، ويسبب زيادة الطلب عليها داخل البلد قبل إخراجها، يؤدي ذلك إلى ارتفاع سعر الدولار، وبالتالي انخفاض قيمة العملة الوطنية.



ومن هنا تقرير لقناة «بي بي سي الفارسية» حيث ناقشت هذه القضية بشكل مطّبق، وذلك بحضور خبراء اقتصاديين، والذي انتشر في 17 يناير 2026، فقد أشادوا بإجراءاتها الإسلامية، رغم موقفهم النقدي والعدائي منها، إذًا صدق ما يُقال في المثل المعروف: «الفضل ما شهد به الأعداء»، وهو أفضل شهادة وأقوم على أن الإمارة الإسلامية نجحت في إجراءاتها الرصينة وقراراتها القاطعة، وأنها اليوم صارت بحق نموذجًا في الحكم الإسلامي الرشيد.

ثم على أي حال، فإن أهمية ثبات العملة وفوائدها لا تخفى على أحد، فثباتها يغرس الثقة في المستثمرين، ويجذب رؤوس الأموال الأجنبية، ويشجع الادخار والاستثمار المحلي، ويكبح التضخم ويحمي القوة الشرائية للمواطنين، ويسهل التجارة الدولية ويمكّن الشركات والأفراد، من وضع خطط استثمارية وتشغيلية طويلة الأمد بثقة، وتسهيل الاستيراد والتصدير، وهلمّ جرا . .

وأخيرًا وليس آخرًا، فإن ما يسرنا ويسر كل محبي الوطن أن إجراءات الإمارة الإسلامية منذ توليها الحكم، شهدت النمو والارتفاع، في جميع المجالات، ولا تزال آخذة في ذلك، ولم نلاحظ هذه الفترة أي نقص حاد في إجراءاتها، وتعد قضية ثبات العملة مثالًا واحدًا على ذلك. وقد جعل هذا المواطنين على تنوعهم يتطلعون إلى أفق مشرق، ومستقبل لامع، ويأملون أن تواصل هذه المؤشرات تطورها وتحسنها، وأن يروا أفغانستان المزدهرة في أمد غير بعيد. وما ذلك على الله بعزيز.



لكن الإمارة الإسلامية منعت هذا التهريب بكل حزم وكافحت هذه الظاهرة بصورة صارمة، بسدّ سبلها، وإغلاق منافذها، وأدارتها بسياسة رشيدة، فحافظت بذلك على سعر الصرف الوطني. وبفضل هذه الإدارة عندما تُطبّق الرقابة بفعالية ويُمنع خروج العملات الأجنبية (كالدولار) بطرق غير قانونية، يبقى الدولار متوفرًا نسبيًا، فيستقر سعر الصرف وتبقى العملة الوطنية أقوى، ويشعر السوق بوجود إدارة نقدية قوية، فتزداد الثقة بالعملة الوطنية، فتثبتت واستقرّت.

- تفكيك حلقات الوساطة المشبوهة بين البنك المركزي والصرّافين: يعني قطعت الإمارة الإسلامية القنوات غير الرسمية التي قد تتلاعب بتوزيع العملة أو بسعرها، حيث في ذلك الوقت [فترة الجمهورية] كان هناك تواطؤ بين البنك المركزي والصرّافين، وكانت العملة الأفغانية تفقد استقرارها بسرعة. على سبيل المثال كان الوسطاء قد يشترون العملات بكميات كبيرة من نافذة البنك المركزي ثم يطرحونها في السوق بسعر أعلى لتحقيق أرباح سريعة، ولم يصل ما ضحّ البنك المركزي من عملة أجنبية أو وطنية بهدف تحقيق التوازن مباشرة إلى السوق. فوجود هؤلاء الوسطاء المشبوهين يعرقل هذا الهدف، لكن تفكيكهم وإزالتهم تجعل قرارات البنك المركزي أكثر فاعلية، ويضعف نشاط السوق السوداء، فتتوحد الأسعار وازداد الاستقرار.

- تقليل الطلب على العملات الأجنبية: إذا كانت العملة المحلية مستقرة في قيمتها، لا يندفع التجار والمواطنون لتحويل مذكراتهم إلى الدولار أو غيره، وهذا الانخفاض في الطلب على العملات الأجنبية ساعد مباشرة في ثبات سعر الصرف.

وينبغي الإشارة إلى أن الإسهاب النسبي في شرح هذا الموضوع لم يُقصد منه الانبهار أو المناورة به، أو أن تروى الأحداث بتجميل، إنما هو كان بحثًا حول الحقيقة، وإبرازًا للنتائج التي نشاهدها بشكل يومي في الأرقام والتقارير، لا على المستوى الداخلي فقط، بل على المستوى الدولي.

وقد أشاد الكثيرون في الداخل والخارج بقرارات البنك المركزي في السنوات الأربع الأخيرة، في مقابلاتهم مع القنوات المعروفة، مؤكدين أن الإمارة الإسلامية، قلعت جذور الفساد المتفشّي في المؤسسات الحكومية، وساست الموارد الداخلية بشكل أفضل، بالتنسيق بين إجراءاتها وقرارات البنك المركزي، وبذلك أعادت الاستقرار في السياسة والإدارة والاقتصاد وأرجعت القوة الشرائية لعامة الناس، بتثبيت أسعار البضع والسلع الضرورية.

أفغانستان قلعة الإسلام الصامدة

بقلم : محمد الباشق

في قلب آسيا تقف أفغانستان كأنها قصيدة من صخر وكبرياء أرضها ليست مجرد تضاريس بل ذاكرة تمشي على قمم الجبال وتهبط مع الأودية وتحمل في صدرها تاريخاً من الصمود لا ينحني هي بلاد تعلمت من الإسلام معنى الحرية ومن الجبال معنى الثبات فكل حجر فيها شاهد على أن الكرامة ليست سلعة في سوق السياسة وليست شعاراً عابراً في زمن المصالح بل روح تسري في العروق وتورث كما تورث الأرض والاسم كم عبرت فوق ترابها جيوش وكم حاولت قوى أن تكتب مصيرها بمداد الغلبة لكنها كانت في كل مرة تعود إلى ذاتها أكثر صلابة كأنها تقول إن الهوية التي تنبت من الإيمان والعادات والتاريخ لا يمكن أن تقتلعها عاصفة ولا أن تذيبها نار قد ترى في وجوه أبنائها حكايات الفقر والصبر

ولكنك أيضاً ترى كبرياء لا ينكسر فهم يعرفون أن الأوطان لا تقاس بثرائها بل بثباتها وأن الإنسان حين يتمسك بجذوره يصبح أقوى من كل ريح عاتية أفغانستان ليست خبراً في نشرة ولا رقماً في تقرير بل قصة شعب اختار أن يحيا واقفاً ولو أثقلت الجراح وأن يحفظ اسمه ولو تكاثرت عليه الخطوب فهي كرامة لا تشتري وهوية لا تهزم ووطن كتب على صفحاته أن الحرية قدر وأن الصمود طريق وأن الأرض لمن يصونها بقلبه قبل يده.



أفغانستان بين الاتهام الباكستاني وثبات الموقف

السياسي صفحي الله

في سياق إقليمي متوتر، جاءت تصريحات المتحدث باسم الجيش الباكستاني الجنرال أحمد شريف لفتح باباً جديداً من التصعيد السياسي والإعلامي، حين اتهم أفغانستان بأنها أصبحت "بؤرة للجماعات الإرهابية"، وأنه "لا توجد فيها حكومة ولا نظام، بل جماعة تسيطر"، بل وتجاوز ذلك إلى لغة تهديد مباشرة لأفغانستان والهند، في خطاب يعكس ذهنية صدامية تتنافى مع أبسط قواعد العلاقات الدولية وحسن الجوار. هذه التصريحات لم تكن مجرد رأي عابر، بل صدرت عن مؤسسة عسكرية يفترض بها التحلي بالمسؤولية السياسية والانضباط الدبلوماسي، ما جعل وقعها أكثر خطورة وتأثيراً على أمن المنطقة واستقرارها.

في المقابل، جاء رد الناطق باسم الحكومة الأفغانية ذبيح الله مجاهد هادئاً في لغته، حازماً في مضمونه، مؤكداً أن أفغانستان آمنة بشكل كامل، ولا وجود لجماعات مسلحة خارجة عن القانون فيها، وأن الحكومة القائمة حكومة مسؤولة تسيطر على كامل ربوع البلاد وفق نظام وقانون. ولم يكتف مجاهد بنفي الاتهامات، بل وصف تصريحات الناطق الباكستاني بغير المسؤولة، واعتبرها تدخلاً سافراً في الشؤون الداخلية الأفغانية، لا يليق بمؤسسة عسكرية، ولا يمكن قبوله من الشعب الأفغاني، لما تحمله من استفزاز وتهديد مباشر.

هذا الرد لا يمكن قراءته بوصفه مجرد دفاع سياسي، بل هو تعبير عن رؤية سيادية واضحة: أفغانستان الجديدة ترفض أن تكون شماعه لفشل الآخرين، أو ساحة لتصفية الحسابات الداخلية لدول الجوار، أو ورقة ضغط في صراعات إقليمية. إنها رسالة تقول إن منطق الاتهام والتخويف لم يعد مقبولاً، وأن التعامل بين الدول يجب أن يقوم على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

الأكثر دلالة في المشهد أن الجنرال أحمد شريف لم يوجه سهامه إلى الخارج فقط، بل فتح النار على الداخل الباكستاني نفسه، حين هاجم حزب حركة الإنصاف بزعامة رئيس الوزراء السابق عمران خان، محملاً حكومته مسؤولية عودة "طالبان الباكستانية" وقوتها، ومتهمًا الحكومة المحلية في إقليم خيبرختونخوا بعدم الجدية في مواجهة الجماعات المسلحة، وعلى رأسها طالبان الباكستانية. هذا الخطاب يكشف بوضوح أن جوهر

الأزمة ليس أفغانستان، بل تعقيدات الداخل الباكستاني نفسه: صراع مؤسسات، وتضارب سياسات، وفشل متراكم في إدارة الملف الأمني، يتم تصديره إلى الخارج بلغة الاتهام والتهديد.

وجاء رد رئيس وزراء حكومة خيبرختونخوا، سهيل خان أفريدي، ليؤكد هذه الحقيقة من الداخل، حين اعتبر تصريحات الناطق العسكري إهانة لسكان الإقليم الذي قُدِّم أكثر من ثمانين ألف قتيل في الحرب على الإرهاب، دون أن تؤدي تلك العمليات إلى نتائج حقيقية، بل كشفت عن خلل عميق في التخطيط والاستراتيجية. هذا الاعتراف يعزّي جوهر الأزمة: ليست أزمة حدود، ولا أزمة جيران، بل أزمة إدارة وسياسات أمنية فاشلة دفعت ثمنها الشعوب قبل الحكومات.

من هنا، يبدو المشهد واضح المعالم: خطاب باكستاني مأزوم يحاول تصدير أزمته الداخلية عبر لغة التهديد والتخويف، وخطاب أفغاني يؤكد السيادة، ويرفض الوصاية، ويدعو إلى التركيز على الداخل بدل صناعة أعداء في الخارج. إن لغة السلاح والتهديد لا تبني أمناً، ولا تصنع استقراراً، بل تفتح أبواب الفوضى والصراعات غير المحسوبة، بينما لغة العقل والحوار والاحترام المتبادل هي وحدها القادرة على حماية المنطقة من الانزلاق إلى مواجهات جديدة.

وفي الخلاصة، لا تبدو القضية صراعاً بين دولتين بقدر ما هي صراع بين منهجين: منهج يبحث عن حلول عبر الاتهام والتهديد، ومنهج يؤكد أن الاستقرار يبدأ من الداخل، وأن سيادة الدول ليست محل مساومة، وأن أمن المنطقة لا يُبنى بخطابات نارية، بل بإدارة رشيدة، وسياسات مسؤولة، واحترام متبادل بين الجيران. هذه هي الرسالة التي حملها الرد الأفغاني، في مواجهة خطاب باكستاني يعكس ارتباك الداخل أكثر مما يعبر عن قوة الدولة.



قصة النساء في أفغانستان (٢)

محمد صادق الرافي

لقد أشرنا في الحلقة الأولى باختصار إلى قصة النساء في أفغانستان في الفترة ما بين الحكم الأماني حتى الحكم الشيوعي كمدخل في بحث تفصيلي حول كل من هذه الفترات، وأردنا أن نأخذ في هذا الجزء فترة الحكم الأماني التي هي معروفة في نوعها في هذا المجال، والتي أخذت بالنساء الأفغانيات إلى بيئة جديدة وفكرة حديثة، تلك التي وقفت مقابل الفكر التقليدي الإسلامي الذي عاشت عليها نساء أفغانستان منذ أن اعتنقن الإسلام.

بدأ الغرب غزوه العسكري للبلاد الإسلامية مصحوباً بغزو فكري وثقافي، مزخرفاً بما حققه من تقدم هائل في مجال التقنية، فاستغل هذا التقدم في غزوه للعالم الإسلامي عسكرياً وفكرياً وثقافياً، بهدف القضاء على الدين الإسلامي وإضعاف تطبيق أحكامه. ومن الأساليب التي لجأ إليها الغرب في هذا الصدد، التقليل من شأن الدين في الحياة، خاصة الإسلام، باعتباره مانعاً منيعاً للتقدم ومعارضاً رئيسياً للتقنية، زعمًا منه بأنه حينما يفصل الإنسان عن الدين يرتدي ثوب التقدم والتقنية، وأن على المسلمين إذا أرادوا بلوغ قمم التقدم، أن يفصلوا عن الدين وينخرطوا في الموجة الغربية السريعة.

وفي هذا الإطار، وضع الغرب يده على رجال العالم الإسلامي الأقوياء، من سياسيين ومفكرين ونخب، فدعاهم للرحيل إلى بلدان الغرب، وجذب الكثيرين منهم لتلقي العلوم في جامعاته، ليشهدوا التقدم والتقنية عن كثب. وقد نجح الغرب في ذلك بالفعل، وبلغ غايته المنشودة؛ فصاد الرجل السياسي، وعن طريقه المفكر والمتعلم والتاجر الإسلامي، وكذلك المرأة المسلمة، ومن ثم جعلهم على رأس الحكم في بلدانهم، ليكونوا مسلمين في المظهر وغربيين في الفكر والعقيدة والسياسة. وكان أمان الله خان من بين هؤلاء السياسيين الذين فتح لهم الغرب أبوابه، ومهد لهم سبل الرحيل إلى أوروبا، مُهيئاً لهم جميع أسباب الراحة والاطلاع على الحضارة الغربية. وقد استغرقت رحلته إلى أوروبا أكثر من ستة أشهر. خلالها زار عدداً من الدول الأوروبية، واطّلع على نظمها التعليمية والصناعية والسياسية، والتقى بالمفكرين والقيادات العلمية والسياسية، ليشهد عن قرب مستوى التقدم والتقنية الذي وصل إليه الغرب في تلك الفترة، ولتكون تلك الرحلة محطة مهمة أثرت في رؤيته السياسية والاجتماعية وأفكاره الإصلاحية فيما بعد.

دخل هو وزوجته من تشمن إلى كويته في الهند البريطانية، وبعد ثلاثة أيام من السفر بالقطار وصلا إلى ميناء مومباي، ومن هناك سافرا بالسفينة إلى ميناء عدن ثم إلى مصر. وقد تكفلت الهند البريطانية بكافة نفقات السفر داخل أراضيها وكذلك بنفقات الرحلة البحرية لملك أفغانستان.

وقد لقي هو وزوجته التي ظهرت بمظهر غربي في هذه الرحلة، ترحيباً حاراً من قبل قادة وزعماء الغرب، فزار ملك ومملكة أفغانستان كلاً من مصر وإيطاليا وفرنسا وسويسرا وبلجيكا وألمانيا وبريطانيا والمجر وروسيا، واستقبلوا استقبالاً مهيباً من قبل زعماء كل من ملك بريطانيا، وألمانيا، وفرنسا. لكن هذه الرحلة لم تُسفر عن نتائج ملموسة على صعيد المصلحة الوطنية بقدر ما مثلت إنجازاً ذا طابع شخصي، حيث أنجزت هذه الجولة الطويلة بتمويل من بريطانيا ولمصالح ومطامع غربية.

وفي طريق عودته من أوروبا وصل إلى تركيا، والتقى بكمال أتاتورك مؤسس تركيا الحديثة، وقضى أسبوعاً في أنقرة. ومن تركيا دخل إلى طهران، وخلال إقامته فيها أسبوعين كان ضيفاً لدى رضا شاه. وقد تأثر كثيراً بهذين الرجلين وما حققاه في تحديث وطنهما بما فيه كشف الحجاب، فعزم على أن يذهب مذهبهما وخطى خطواتهما، دون تفكير في الاختلافات بين الأفغان والشعوب الأخرى في الديانة والتمسك بالتقاليد الدينية والوطنية.

قام أمان الله خان بعد عودته من هذه الرحلة الطويلة بإصلاحات - حسب زعمه - التي شملت النساء الأفغانيات، واستهدفت أحكام الدين والتقاليد الأفغانية، في حقهن، كقضية الحجاب والتعليم والحرية الفردية والاجتماعية. وقد استند الفكر الغربي والإصلاحات التحديثية لدى الأمير أمان الله خان إلى الحداثة الثقافية، وتقليد النماذج الأوروبية، وتجاهل وإضعاف التقاليد القبلية والدينية. وتأثير من الغرب ورحلته إلى أوروبا، سعى إلى تحديث المجتمع الأفغاني التقليدي بسرعة، مما أدى إلى تغييرات قانونية وتعليمية وتحرير المرأة بصورتها الغربية، فتغلغل الفكري في المجتمع الأفغاني، فأدى هذه الإجراءات إلى أن تقوم النساء الأفغانيات بكشف الحجاب للمرة الأولى. وقد شكّل ذلك تحولاً تاريخياً في المجتمع الأفغاني، حيث بدأت النساء في المشاركة في الحياة العامة والتعليم والعمل دون القيود السابقة على زيهن.

وفي مشهد غير متوقع، قامت زوجة أمان الله خان - ملكة ثريا - بكشف الحجاب باعتبارها ملكة للبلاد، فمهدت بذلك السبيل للنساء الأخريات، وأخذت بهن نحو كشف الحجاب والتعري بذريعة تحقيق حق المرأة في الحرية والتعليم، فتأسست بها النساء في أفغانستان، باعتبارها ملكة للبلاد، وأن الناس على دين ملوكهم، لا سيما في العاصمة كابل والولايات الكبرى الأخرى، وبذلك بدأت قصة أخرى للفتيات الأفغانيات، التي مازالت تبقى آثارها إلى يومنا هذا، وإن كُبحت وتيرة سرعتها بواسطة الأحداث اللاحقة.

وقد أثار هذه التغييرات ردود فعل متصاعدة بين مختلف فئات المجتمع، بين مؤيد يرى فيه خطوة نحو التقدم والانفتاح، وكانوا قليلين - ومعارض يعتبره تجاوزاً للتقاليد والقيم الدينية، وموقف الشعب الأفغاني من هذه التغييرات كان واضحاً؛ لأنه كان متمسكاً بدين الإسلام، ويعدّ الحجاب فريضة شرعيةً وحكماً من أحكامه، ويعتبر هذه التغييرات استهدافاً للدين ومحاولة لتغريب النساء. كما ظهر تباين واضح بين المدن والريف في تقبل الإصلاحات، فازدادت الفجوة في مستوى التأييد. واستغل بعض الخصوم السياسيين هذا التوتر لتعبئة الرأي العام ضد الحكومة، وقد أثر ذلك كلياً في تقبل الناس للإصلاحات المزعومة للشاه، ومن ثم في استقرار الحكم، وإسقاط النظام الأماني. ومع كل ذلك، فقد شكّل هذا الحدث بداية جديدة لمشاركة المرأة في شؤون الدولة والمجتمع، حسب الرؤية الغربية.

ثم إن أمان الله خان إلى جانب إنجازات قام بها من تحديث الوطن وتأسيس المدارس، وأهم من ذلك إعادة استقلال أفغانستان، لا سيما في الشؤون السياسية، وإقامة العلاقات مع الدول، إلا أنه ارتكب خطأ فادحاً في قسم تعليم النساء، ظناً منه بأن الحجاب والقيود المفروضة على النساء في إطار دينهن، هو المانع للتقدم، كما غُسل مخّه من قبل كبراءه في الغرب.

وقد قلّد هو ومن على شاكلته، كأتاتورك ورضا خان، الغرب بكامله، دون تمييز بين طيبه وخبيثه، وبين صالحه وفاسده، فالحضارة الغربية وإن كان لها مكاسب وإنجازات في قطاع التقنية والتحديث، إلا أنه أصبح منحطاً في القطاعات الأخرى، خاصة في القيم الأخلاقية والإنسانية، الانحطاط الذي لم يقف إلى حد معين، ولا يزال يأتي بجائب ومدهشات، تجاوز حدود الحيوانية فضلاً عن حدود الإنسانية والديانة.

وبالجملة، فإن أمان الله خان (عمداً أو خطأ) غرس فكرة التعري الغربية المتعقنة في أفغانستان، ووضع أول لبنة ببناءها في الوطن الحبيب، تلك التي لانزال نجني ثمارها، ونعاني من تبعاتها، وكأنها وضعت جذورها في أرض الأفغان، ولا يزال بعض الناس يرون أنهم تخلّفوا لذلك وليس هناك أسباب أخر.

هذه كانت حال النساء في أفغانستان في تلك الفترة، حيث وقعن في هذا الشباك، فخرن دينهن وأنوثتهن، ومن حسن الحظ لم يدم حكم أمان الله خان طويلاً حيث أسقط نظامه في مدة يسيرة بعد هذه المحاولات التائشة، والقرارات الفاشلة، فلم يتمكن من إرساء خططه الغربية في البلاد.

بيان الإمارة الإسلامية في أفغانستان بمناسبة الذكرى السابعة والثلاثين لطرد قوات الاتحاد السوفيتي السابق من أفغانستان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يوافق السادس والعشرون من شهر دلو الذكرى السابعة والثلاثين لهزيمة وخروج قوات الاتحاد السوفيتي السابق من أرض أفغانستان.

وإن الإمارة الإسلامية في أفغانستان تعتبر هذا اليوم في تاريخ البلاد يومًا مجيدًا، ويوم شكر وامتنان لله جلّ جلاله، وبهذه المناسبة تتقدم بأحرّ التهاني والتبريكات إلى إخوانها المسلمين والمجاهدين بهذا النصر العظيم. لقد كانت الجهاد، والمقاومة، والتضحيات، والهجرات، والآلام التي تحملها جميع الأفغان والمسلمين في مواجهة الاتحاد السوفيتي سببًا في أن يمنّ الله تعالى بهذا الفضل العظيم على شعب أفغانستان، فهزموا قوة عظمى في زمانها، وأجبروها على الخروج من أرضهم.

وإن تحرر أفغانستان من الاحتلال للمرة الثالثة خلال أكثر من قرن، بنصر الله وتأييده، دليل واضح على أن شعبنا المسلم يمتلك عزيمة راسخة، وإرادة صلبة، وعهدًا صادقًا في الدفاع عن دينه، والحفاظ على استقلاله، وصيانة سيادته. ومن خلال الاعتداءات المتكررة التي تعرّضت لها البلاد خلال المائة عام الماضية، والانتصارات التي تحققت بالجهاد ضدها، ينبغي على الجهات المعتدية أن تعتبر وتتعظ، وألا تُقدم مرة أخرى على الاعتداء على حرية شعبنا وكرامته واستقلاله.

كما يجب على الشعب الأفغاني المسلم الغيور أن يبقى - كما كان دائمًا - يقظًا واعيًا في مواجهة كل مؤامرة ومكيدة، وأن يحافظ على عزمته الراسخة، ووحدته الإسلامية، وأن يسير على نهج أسلافه، في حماية دينه، وعقيدته، واستقلاله. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الإمارة الإسلامية في أفغانستان

٢٧ / ٨ / ١٤٤٧ هـ

٢٦ / ١١ / ١٤٠٤ هـ ش - ١٥ / ٢ / ٢٠٢٦ م

لماذا يحتاج العالم إلى مقاربة جديدة تجاه أفغانستان؟

مسلميار

الفكرة الثالثة: الواقعية السياسية بدل الأوهام الأيديولوجية
السياسات الدولية الناجحة لا تُبنى على الأمنيات، بل على الواقع. الواقع يقول إن أفغانستان اليوم تشهد تحسناً أمنياً واضحاً، وانفتاحاً إقليمياً متزايداً، وقدرة حقيقية على الاندماج الاقتصادي إذا رُفعت القيود. تجاهل هذا الواقع والتمسك بسياسات قديمة يعني إنتاج فشل جديد بأدوات قديمة.

الفكرة الرابعة: العقوبات تُضعف الدولة بدل أن تُصلحها
حين تُحاصر الدولة اقتصادياً، تضعف مؤسساتها، وتنهار قدرتها على تقديم الخدمات، وتفقد أدوات الضبط والتنظيم، وهو ما يُنتج بيئة هشة لا دولة قوية. فإذا كان الهدف هو "الاستقرار"، فإن العقوبات تعمل بعكسه تماماً.

إن مستقبل أفغانستان لا يُبنى عبر الحصار، بل عبر الإدماج.
ولا يُصنع عبر الضغط، بل عبر الشراكة.
ولا يتحقق عبر العزل، بل عبر التفاعل.

- الطريق العقلاني يبدأ بـ:
- فتح القنوات الاقتصادية.
 - تحرير الأصول المجمدة.
 - دمج أفغانستان في المشاريع الإقليمية.
 - بناء شراكات تنموية حقيقية.
 - تحويلها من "ملف أمني" إلى "فرصة اقتصادية".

الخلاصة:
العالم لا يحتاج إلى سياسة "عقوبات جديدة"، بل إلى عقلية جديدة.
ولا تحتاج أفغانستان إلى مزيد من القيود، بل إلى جسور.
ولا تحتاج إلى لجان مراقبة، بل إلى مشاريع بناء.
ولا إلى حصار، بل إلى شراكة حضارية واقتصادية وإنسانية.

هكذا فقط يُصنع الاستقرار الحقيقي...
وهكذا فقط تتحول أفغانستان من "أزمة دولية" إلى "قصة تعافٍ إقليمي".

لم تعد قضية أفغانستان اليوم مسألة صراع عسكري أو فراغ أمني، بل تحوّلت إلى اختبار حقيقي لوعي المجتمع الدولي وقدرته على الانتقال من منطق العقوبات إلى منطق الشراكة، ومن سياسات الضغط إلى سياسات البناء. فالإصرار على الأدوات القديمة، وفي مقدمتها العقوبات الاقتصادية والسياسية، لم يعد يعكس حكمة سياسية، بل يعكس عجزاً عن قراءة التحولات الجديدة في الواقع الأفغاني والإقليمي.

لقد أثبتت التجارب العالمية أن العقوبات الشاملة لا تُنتج استقراراً، بل تُنتج اقتصاداً هشاً، ومجتمعاً مُنهكاً، ودولة عاجزة عن النهوض، وهو ما يفتح الباب أمام أزمات إنسانية ممتدة بدل حلول مستدامة. إن عزل الدول لا يصنع السلام، بل يصنع فراغاً اقتصادياً واجتماعياً يتحول سريعاً إلى بؤرة اضطراب وعدم استقرار.

سياسة العقوبات المفروضة عبر آليات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وبدعم مباشر من الولايات المتحدة، لم تُنتج تحولاً سياسياً حقيقياً في أفغانستان، لكنها بالمقابل عطّلت حركة الاقتصاد، وشلّت النظام المصرفي، وحرمت ملايين الأفغان من فرص العمل، والتنمية، والاستثمار، والتعليم، والرعاية الصحية. وهكذا تحوّلت العقوبات من أداة "ضغط سياسي" إلى أداة "عقاب اجتماعي جماعي".

الفكرة الجديدة الأولى: الاقتصاد بوابة الاستقرار الحقيقي
الاستقرار لا يبدأ من البيانات السياسية ولا من قرارات اللجان الدولية، بل يبدأ من السوق، والوظيفة، والدخل، والخدمات، والبنية التحتية. الدول لا تستقر بالقوة، بل بالاقتصاد. فتح النظام المالي، وتحرير الأصول، وتمكين التجارة الإقليمية، وبناء شبكات استثمار، كلها أدوات أكثر فاعلية في تحقيق الاستقرار من أي عقوبات.

الفكرة الثانية: الجغرافيا السياسية تفرض منطق التعاون لا الصدام
أفغانستان ليست جزيرة معزولة، بل تقع في قلب آسيا، وتشكل عقدة وصل بين الشرق والغرب، والشمال والجنوب. استمرار حصارها لا يضرّ بها وحدها، بل يضرّ بدول الجوار، وبلاستقرار الإقليمي ككل. لذلك بدأت قوى كبرى مثل الصين و*روسيا* بالدفع نحو مقاربات تقوم على التعاون الإقليمي بدل العزل الدولي، وعلى التكامل الاقتصادي بدل الحصار السياسي.

حين انتصر الإيمان على الإمبراطورية

شفيع الله أحدي

إن ذكرى هزيمة السوفييت في أفغانستان ليست مجرد حدث تاريخي، بل رسالة حضارية وعقيدة وسياسية، مفادها أن الشعوب المؤمنة بقضيتها، المتجذرة في هويتها، القوية بعقيدتها، قادرة - بإذن الله - على هزيمة أعتى الإمبراطوريات، مهما بلغت قوتها، ومهما امتلكت من سلاح وتقنية وجيوش.

هو درس خالد في معنى الصمود، ومعنى المقاومة، ومعنى الإيمان حين يتحول إلى قوة تغيير في مسار التاريخ.

هو انتصار للإرادة، قبل أن يكون انتصارًا للسلاح. وهو شاهد على أن الدم الطاهر لا يضيع، وأن تضحيات الشعوب الحرة لا تذهب سدى.

سلامٌ على شهداء أفغانستان،

وسلامٌ على مجاهديها،

وسلامٌ على شعبٍ كتب بدمه صفحةً خالدة في سجل كرامة الأمة،

يُقرأ عنوانها إلى الأبد:

هنا سقطت الإمبراطورية... وانتصر الصمود.



في مثل هذا اليوم، قبل سبعة وثلاثين عامًا، طُويت صفحة سوداء من تاريخ الاحتلال والدمار، حين اضطرت القوات الغازية التابعة لـ الاتحاد السوفياتي إلى الانسحاب من أرض أفغانستان الجريحة، بعد نحو عقدٍ كامل من البطش وسفك الدماء، وارتكاب المجازر بحق الأبرياء، وتدمير القرى والمدن، وتحطيم البنية التحتية، وتفكيك مقومات الاستقرار والحياة.

لم تكن تلك السنوات مجرد حرب عسكرية، بل كانت مأساة إنسانية شاملة؛ استشهد خلالها ملايين الأفغان، وأصيب عشرات الآلاف بإعاقات دائمة، وهُجّر الملايين داخل البلاد وخارجها، وتحولت أفغانستان إلى ساحة خراب، يُمزّقها القصف، ويثقل كاهلها الفقر واليتم والترمل والتشريد. عقدٌ كامل من الألم، لكنه كان - في ميزان التاريخ - مخاضاً عسيراً لولادة نصرٍ عظيم.

لقد أرغم جهاد الشعب الأفغاني، بعد فضل الله عز وجل، هذه القوة العظمى على الاعتراف بهزيمة تاريخية غير مسبوقة. هزيمة لم تكن عسكرية فحسب، بل كانت هزيمة سياسية، واقتصادية، ونفسية، ومعنوية، هزّت أركان القرار في موسكو، وجعلت بقاء الجيش الأحمر في أفغانستان مستحيلًا على جميع المستويات: الدفاعية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.

لقد وقف المجاهد الأفغاني، بإيمانه وبساطته وسلاحه المتواضع، في وجه واحدة من أعتى الإمبراطوريات العسكرية في القرن العشرين، وأفشل مخططاتها التوسعية، وأسقط مشاريعها الاستعمارية، ودفع قواتها إلى التراجع المذعور نحو الحدود الشمالية، عبر معبر حيرتان، في مشهد سيبقى خالدًا في ذاكرة الشعوب الحرة.

وانتهت هذه الملحمة التاريخية بخروج آخر جندي سوفياتي من أرض أفغانستان، بقيادة الجنرال بوريس غروموف، الذي عبر جسر حيرتان سيرًا على الأقدام، في صورة رمزية تختصر معنى الهزيمة والانسحاب، بعدما كان جيشه يظن أن أفغانستان ستكون نزهة عسكرية وساحة نفوذ دائم.

ولم تتوقف آثار هذا الجهاد عند حدود أفغانستان، بل تجاوزتها إلى الجغرافيا السياسية للعالم كله؛ فقد شكّل هذا الانتصار بداية الانهيار الحقيقي للمنظومة العسكرية والسياسية والاقتصادية التي قام عليها الاتحاد السوفياتي، ومهد لتفككه وسقوطه من مصاف القوى العظمى، في واحدة من أعظم تحولات التاريخ الحديث.

حين اقترب الأفغان من قتل الإسكندر الأكبر

محمد شعبان أيوب

لم تُوصَف أفغانستان بـ "مقبرة الإمبراطوريات"؛ لأنها كسرت الجيوش في ضربة واحدة، بل لأنها أتقنت فنَّ استنزاف القوى العظمى حتى انطفأت مشاريقها الإمبراطورية؛ ففي هذا البلد التي تتشابك فيه الجبال الوعرة مع مجتمع عصي على التمرکز والخضوع، تحوّل شعبه مع الزمن إلى خصم عنيد؛ إذ دخله الغزاة وهم يراهنون على سلاحهم الفتاك، وقواتهم الضخمة، من الإسكندر الذي كاد أن يُقتل بحجر هناك، إلى البريطانيين فالسوفيّات ثم أخيراً الأمريكيين، لكنهم خرجوا جميعاً منه مقتنعين بأن النصر العسكري الحاسم هناك غير ممكن، وأن أفغانستان حقاً مقبرة الإمبراطوريات!

وكان من عظماء القادة الذين سعوا إلى إخضاع هذه البلاد منذ ما قبل الميلاد هو الإسكندر الأكبر؛ ففي خريف عام 331 ق.م حقق المقدوني انتصاراً حاسماً على داريوس الثالث -آخر ملوك الدولة الأخمينية الفارسية- في معركة تُسمى غوغميلة (Gaugamela)، وهو سهل واسع دارت فيه رحى القتال قرب الموصل الحالية في شمال العراق، تلك المعركة التي أنهت عملياً مشروع الثأر المقدوني من الغزو الفارسي لليونان قبل ذلك بنحو قرن ونصف، وجاء هذا الحسم تنويجاً لسلسلة من المواجهات الكبرى بين الجانبين كما يروي بلوتارخ في كتابه "حياة الإسكندر" (Life of Alexander der).

وقد أفضى هذا النصر إلى سيطرة الإسكندر على القسمين الغربي والأوسط من الإمبراطورية الفارسية الآفلة، غير أن طموحه لم يقف عند هذا الحد؛ إذ ظلت الأقاليم الشرقية في إيران وأفغانستان خصوصاً، ووسط آسيا وحتى الهند، خارج قبضته. وهي مناطق كانت تُدار ضمن نظام سُمي بالساترايات (Satrapies)؛ وهي ولايات إدارية فارسية كان يحكمها ساتراب -أي وإل محلي- وتُعد تاريخياً خزاناً بشرياً كان يمد الجيش الفارسي بأمهر المقاتلين، ولذلك كان بقاء هذه الأقاليم خارج السيطرة المقدونية -في نظر الإسكندر- تهديداً مباشراً لاستقرار سلطته الإمبراطورية.

الإسكندر في أرض الأفغان

تجاوزت رؤية الإسكندر حدود التتويج ملكا على بلاد فارس، إذ قدم نفسه بوصفه "سيد آسيا"، وهو لقب عكس طموحًا عالميًا للسيادة على كامل المجال الذي خضع سابقًا للحكم الأخميني الفارسي، ومن ثم بات إخضاع الولايات الشرقية ضرورة سياسية وعسكرية له، ولا سيما إقليميا باكتريا (Bactria) "بلخ" في شمال أفغانستان الحالية، وسُغديانا (Sogdiana) "الصغد" في مناطق من أوزبكستان وطاجيكستان، غير أن هذه الجبهة كانت من أعقد ميادين القتال؛ بسبب تضاريسها الجبلية الوعرة، واتساع صحاريها، ويُعدّها عن مراكز الإمداد والسيطرة.

وفي هذه البيئة القاسية تبلورت إحدى أكثر مراحل حملة الإسكندر تعقيدًا في بلاد الأفغان، إذ لم يواجه جيوشًا نظامية فحسب، بل مقاومة محلية عنيدة تحصّنت بالجغرافيا، مهددة مشروعه الإمبراطوري في العمق. ومع الزمن تحوّل القتال في الشمال الشرقي من حملة خاطفة إلى حرب استنزاف طويلة اتّسمت بعمليات الكر والفر وبحصارات متلاحقة استغرقت من الإسكندر قرابة 3 أعوام شاقة لإخضاع المقاومة في ولايات النظام الفارسي السابق.

وتُعد روايات المؤرخ اليوناني أريان من القرن الثاني الميلادي والمؤرخ الروماني كورتيس روفوس من القرن الأول الميلادي، المصدرين الرئيسيين لمعرفة وقائع تلك المرحلة؛ إذ يصوران لنا ملكا شابا أفسدته النجاحات المتراكمة، فعندما واجه مقاومة شرسة في تلك المناطق لجأ إلى عنف مفرط يناقض صورته البطولية. وقد كان ثمن ذلك سقوط عدد من أقرب وأخلص رفاقه وضباطه، فضلاً عن ضحايا كُثُر من السكان المحليين، نتيجة قرارات اتسمت بالغضب والاندفاع.

ففي أعقاب معركة غوغميلا عام 331 ق.م، قامت قوات الإسكندر بإحراق ونهب مدينة برسبوليس (Persepolis)، العاصمة الكبرى للإمبراطورية الأخمينية في فارس، في رسالة سياسية واضحة تؤكد انتقال السلطة، وتثبيت الزعامة والهيبة للقوة الجديدة. وقد أسفرت الغنائم عن الاستيلاء على ثروة هائلة قُدّرت بنحو 120 ألف تالنت (Talent)، والتالنت كانت وحدة وزن ونقد قديمة تُعادل عشرات الكيلوغرامات من الفضة. ومع ذلك لم يكن المال هدف الإسكندر الأساس؛ إذ انصبَّ اهتمامه على القبض على الملك الفارّ داريوس الثالث، الذي تمكن من الإفلات من ساحة المعركة حين اضطر الإسكندر إلى إيقاف المطاردة لإنقاذ جناحه الأيسر الذي كان مهددًا بالانهيار.

وكما يقول المؤرخ العسكري الأمريكي مارك جيه. دي سانتيس في دراسته "الإسكندر الأكبر في أفغانستان" (Alex-ander the Great in Afghanistan)، فإن أسر داريوس -لو تحقق- كان سيمنح الإسكندر مكاسب سياسية

حاسمة، أبرزها شرعنة الحكم عبر تنازل رسمي عن العرش أو إعلان بخلافته.

وفي مطاردة شرسة استمرت عامًا لحق الإسكندر بخصمه أخيرًا في يوليو/تموز 330 ق.م، غير أنه وصل متأخرًا؛ إذ كان داريوس قد قُتل بأمر من والي باكتريا شمالي أفغانستان، ويُدعى بيسوس، وهو في الوقت ذاته قريب داريوس، وقد حدث ذلك قرب مدينة تُسمى "هيكاتومبيلوس" في شمال شرقي إيران، عندئذ أمر الإسكندر بنقل جثمان الملك الفارسي إلى العاصمة الفارسية برسبوليس، القريبة من شيراز، لإقامة جنازة ملكية تليق بالعاهل القديم.

وفي هذه المرحلة أقدم الإسكندر على إعادة هيكلة جيشه بما ينسجم مع تحول أهدافه الاستراتيجية، فبعد حسم الصراع مع الدولة الأخمينية، اعتبر أن حملته ضد الإمبراطورية الفارسية قد أنجزت أهدافها، وهي الحملة التي خاضتها المدن اليونانية متّحدة تحت القيادة المقدونية في إطار حلف سُمي بحلف كورنث (League of Corinth)، وهو اتحاد سياسي وعسكري أنشأه فيليب الثاني -والد الإسكندر- لإخضاع المدن اليونانية وتوحيد قيادتها تحت رايته ضد فارس والانتقام منها، وعقب إنجاز ذلك صرف الإسكندر الوحدات اليونانية الحليفة.

ولاحقًا، شرع الإسكندر الأكبر في شرق إيران وأفغانستان في سلسلة حملات هدفت إلى إخماد بذور المقاومة المحلية ضد الوجود المقدوني، وفي الشمال الأفغاني لاحق فلول جيش داريوس الثالث بقيادة بيسوس، وتمكن من إخضاع عدد من المدن والولايات الفارسية السابقة، والإبقاء في الوقت ذاته على عدد من الولاة المحليين في إطار سياسة إستراتيجية تقوم على استيعاب النخب المحلية بدل إقصائها بالكامل، حفاظًا على قدر من الاستقرار الإداري للإمبراطورية الاستعمارية الجديدة.

غير أن هذا التوازن الهش سرعان ما انهار، إذ أعلن بيسوس -قاتل داريوس وزعيم المقاومة الجديد- نفسه "ملكًا عظيمًا"، متخذًا الاسم الملكي أرتخششتا الرابع، ومستندًا في ذلك إلى نسبه الأخميني وإرثه الفارسي، وساعيًا إلى استقطاب ولاء الفُرس والأفغان الساخطين على الحكم المقدوني الأجنبي. وبالفعل تمكن بيسوس من جمع قوات محلية مقاومة مهمة، وانتظر دعمًا من قبائل السكيثيين المحاربة في سهوب آسيا الوسطى المجاورة، في خطوة مثلت تحديًا مباشرًا لسلطة الإسكندر الأكبر.

وعندما قرّر الإسكندر التحرك شرقًا لمواجهة هذا التحدي، واجه صعوبات لوجستية كبيرة؛ إذ كان الطريق إلى باكتريا تمرّ بمناطق قاحلة شحيحة الموارد؛ لذلك أمر بحرق الأمتعة الزائدة لتخفيف الحمل وتسريع الحركة العسكرية لمواجهة المقاومة الأفغانية والفارسية الناشئة، وسار الجيش على طول الطريق الملكي الفارسي التي أنشأها الأخمينيون قديمًا لربط ولايات الإمبراطورية.

قُدِّر قوامها بعدة آلاف من المقاتلين. في المقابل، أسند الإسكندر مهمة حصاره إلى أحد كبار قادته، كراتيروس، بينما واصل هو التقدم نحو عاصمة الإقليم أرتاكونا. وقد حاول المقدونيون اقتحام الجهة الغربية الوعرة من الحصن، لكن المنحدرات الصخرية الحادة حالت دون تقدمهم، فقد كان "كالات-ي نادرِي" (Kalat-e Naderi) حصناً عصياً قاوم تقنيات الحصار المقدونية-الإسكندرية على نحو غير مسبوق. وعندما شرع الجنود في إنشاء منحدر اصطناعي من الأشجار المقطوعة، اندلع حريق غزته رياح شمالية غربية عاتية في أغسطس/آب من ذلك العام، فامتدَّ الלהب إلى القمة متسبباً في مقتل عدد كبير من اللاجئين داخل الحصن.

وخلال الأسابيع التالية أطلق الإسكندر حملة واسعة لإخضاع إقليم آريا في غرب أفغانستان، معتمداً على الطريق الملكي الفارسي القديم قاعدةً لعملياته؛ فقسَّم قواته إلى أرتال متعددة لملاحقة المقاومين، وأعدم قادتهم، فيما استسلم آخر معاقلمهم في أرتاكونا عند وصول أبراج الحصار المقدونية إلى أسوارها.

ولتأمين مؤخرة جيشه أسس الإسكندر مدينةً عسكرية جديدة أسماها "الإسكندرية الآريونية"، وجعلها مركزاً لتنشئة جيل أفغاني وإيراني متشبع بالثقافة اليونانية-المقدونية، وجاهز في الوقت ذاته للخدمة العسكرية، في سياسة هدفت إلى إعادة تشكيل النخب المحلية. كما عيّن رجلاً فارسياً والياً على غرب أفغانستان بدل الوالي السابق ساتيبارزانيس الذي التحق بالقائد الأخميني المقاوم في شمال أفغانستان، في محاولة لإعادة ضبط الاستقرار الإداري والأمني.

وعقب ذلك اضطر الإسكندر للتوجه جنوباً لمواجهة مقاومة جديدة في أراكوزيا (Arachosia)، أي قندهار بجنوب أفغانستان بقيادة وإل آخر يُسمى بارساينتيس، وهو أحد المشاركين أيضاً في قتل داريوس الثالث. وفي نظر الإسكندر الأكبر لم يعد هناك مجال للتسامح مع هذه المقاومة التي أصبحت تمرّداً خطيراً يهدد بقاءه ومشاريعه في المنطقة، ولا سيما في ظلّ تمرّدَي بيسوس وساتيباززانيس؛ إذ لم يكن مستعداً لترك خصوم محتملين جدد في مؤخرة جيشه. وأمام هذا الموقف فرّ بارساينتيس إلى الهند، فدخل المقدونيون مدينة فرادة (Phra)، عاصمة الإقليم، واحتلوها في غضون 9 أيام في أكتوبر/تشرين الأول عام 330 ق.م.

وتصف المصادر التاريخية اليونانية والرومانية القديمة، وعلى رأسها روايات أريان وكيرتيوس، هذه المرحلة بأنها اتسمت بعنف بالغ أبداه الإسكندر وجنوده؛ إذ كانت حرباً قاسية اعتمدت على الاستئصال المنهجي، والتهجير القسري، والغارات الليلية، وإعادة توطين السكان في مناطق يسهل ضبطها. وعلى امتداد الحدود، خاضت الحصون الأفغانية المتناثرة -رغم صغر حجمها وقلة

وخلال المسير وردت إلى الإسكندر أنباء خطيرة مفادها أن أحد الولاة الإخمينيين الفرس الذين أبقاهم في مناصبهم وقبل منهم الولاء، ويدعى ساتيباززانيس، قد انقلب على عهده وأباد القوة المقدونية المرافقة له، ودعا إلى انتفاضة عامة في غرب أفغانستان ضد الإسكندر وإلى تأييد صريح لمقاومة بيسوس. واتخذ من مدينة أرتاكونا (Artacoana) القديمة القريبة من هرات مركزاً لتجمع قواته. وهكذا تحوّلت الحملة المقدونية من مطاردة منافس سياسي إلى مواجهة مفتوحة وحرب استنزاف مع مقاومة أفغانية شاملة ومكلفة على جميع الجبهات، كشفت هشاشة السيطرة المقدونية في أطراف إمبراطورية الإسكندر الأكبر، كما يؤكد فرانك هولت في كتابه "الإسكندر الأكبر وباكتريا" (Alexander the Great and Bactria).

ويكشف التأمل في مجرى تلك الأحداث عن خطورة الموقف السياسي والعسكري آنذاك؛ إذ شكلت مقاومة غرب أفغانستان أول تحدٍ علني للنظام السياسي الجديد الذي فرضه الإسكندر، وحتى تلك اللحظة كانت الهيمنة العسكرية الساحقة للجيش المقدوني قد كفلت، ظاهرياً، خضوع معظم شعوب الإمبراطورية الأخمينية، بحيث جرى تقبل السيادة المقدونية دون الحاجة إلى نشر حاميات كبيرة، حتى إن الإسكندر -كما رأينا- سرح كثيراً من قواته اليونانية ظناً منه أن السيطرة على الشرق وأفغانستان باتت تحصيل حاصل.

المستنقع الأفغاني

غير أن هذا الوضع أفضى إلى هشاشة أمنية واضحة؛ لأنه كما يرى فرانك هولت في كتابه السابق فإن مناطق أفغانستان ووسط آسيا كانت في حركة مقاومة مستمرة للسيطرة الأخمينية الفارسية من قبل، ثم اعتبرت السيطرة المقدونية احتلالاً جديداً لا يختلف عن سابقة، وكان صغر حجم الحاميات العسكرية المقدونية سبباً لجعلها عرضة للانهايار السريع إبان الانتفاضات الواسعة التي كانت تنشب من السكان المحليين، ومن ثمّ بات لزاماً على الإسكندر التحرك بسرعة لمنع انتقال التمرد إلى ولايات أخرى ما تزال مستقرة ظاهرياً.

وكما يرصد المؤرخ أريان في كتابه "حملة الإسكندر الأكبر" (The Anabasis of Alexander) ففي أمام هذه التحديات تحرك الإسكندر بقوة اختارها على عينه لقطع مسافة طويلة نحو أرتاكونا في غضون يومين فقط، ومع اقتراب الجيش المقدوني انسحب التأثير ساتيباززانيس مع نحو ألفي فارس ليلتحق بقائد المقاومة الأفغانية الفارسية بيسوس في بلخ شمالي أفغانستان، ومن اللافت أن عدداً كبيراً من سكان آريا (Aria) غرب أفغانستان ممن لبّوا ذلك القائد قد لجأوا إلى حصن قوي هناك.

كان هذا الموقع حصناً طبيعياً شديد المناعة، احتفى به غير القادرين على القتال من سكان المنطقة، وحمته قوة

عتادها وعدد مقاتليها- مقاومةً لافتة حتى لحظة سقوطها، من دون أن تفضي هذه الحملات المقدونية إلى مكاسب مجدية، سوى تعميق الكلفة البشرية والمالية.

وخلال تلك المرحلة من حملة الإسكندر، سقطت عدة مدن في إقليمي باكتريا وسُغديانا بعد مقاومة عنيفة، وكانت مدينة كيروبوليس (Cyropolis)، التي أسسها الملك الفارسي قورش الكبير وتقع في سُغديانا قرب نهر سيحون، أشدها صمودًا. وقد أثار استمرار مقاومتها غضب الإسكندر، فأمر باقتحامها عبر أنفاق أدت إلى انهيار أجزاء من أسوارها، أعقب ذلك تدمير المدينة وارتكاب مذبح واسعة بحق سكانها.

إبان هذه المعارك أصيب الإسكندر إصابة خطيرة كادت أن تودي بحياته، بفعل حجر أطلق من قوس على رقبته أو مؤخرة رأسه، مما أدى إلى أعراض خطيرة مثل فقدان الرؤية المؤقت، الدوار، صعوبة النطق وعدم التوازن استمرت حوالي شهرين. وقد أفرزت تلك الحرب الطويلة في أطراف آسيا الوسطى -وأفغانستان خاصة- تحولات عميقة في شخصية الإسكندر وسلوكه القيادي؛ فإلى جانب الإصابات الجسدية المتراكمة، أخذ الإفراط في الشراب يتحوّل من عادة اجتماعية إلى سلوك قهري، كما عاد الميل إلى التفكير الغيبي بعد أن كان قد همّش دور العرافين في خطته وأفكاره.

ولم يكد الإسكندر يخرج من معركة حتى يُجبر على الدخول في أخرى، مع استنزاف عسكري ومالي وبشري كبير مُني به. وعلى الرغم من ذلك برز أخطر اختبار عسكري حين اضطر إلى الصدام مع قبائل السكيثيين البدوية المقاتلة التي كانت تقيم في سهوب آسيا الوسطى خلف نهر سيحون، في أوزبكستان وكازاخستان حاليًا؛ إذ نظر ملكهم بعين الريبة إلى تأسيس فرع من الإمبراطورية المقدونية، أو ما سُمّي آنذاك بـ"الإسكندرية النائية" (Alexandria Eschate)، وأراد أن يرسل قوة كبيرة لتدميرها، غير أن الإسكندر قرر مبادرتهم بالهجوم وتدميرهم.

وفي تلك الأثناء وصلت بعثة سكيثية تحمل خطابًا ساخرًا ينتقص من طموحات الإسكندر الإمبراطورية، فتظاهر الإسكندر بالقبول وصرّفهم، قبل أن يشرع فورًا في تنفيذ خطته لعبور نهر سيحون. وقد نُقلت القوات المقدونية إلى الضفة الأخرى حتى تمكنت من النزول، واستطاعت قوات الرماة، من خلال رمي كثيف، دفع قوات السكيثيين إلى التراجع إلى الخلف.

أدار الإسكندر المعركة بمنطق الاستدراج المخطّط له؛ إذ سمح لفرسان السكيثيين بتطبيق أسلوبهم المعتاد في الالتفاف والرمي مع التقدّم، ثم أغلق عليهم المنافذ بهجوم معاكسٍ منظم على جناحي جيشهم، شاركت فيه وحدات الفرسان الثقيلة والقوات الخفيفة من الرماة وحَمَلَة الرماح. وأسفر الاشتباك عن هزيمة السكيثيين،

مخلّفًا قرابة ألف قتيل وعشرات الأسرى، وهو انتصار حمل نتائج سياسية مهمة للإسكندر؛ إذ عَجّل بخضوع قبائل أخرى، ودفع ملك السكيثيين إلى الاعتذار للإسكندر الأكبر.

نهاية أحلام الإسكندر في أفغانستان

ويرى المؤرخ بوسورث في كتابه "الفتح والإمبراطورية" أن هذا النجاح للإسكندر المقدوني لم يترجم إلى استقرار دائم؛ إذ اندلعت أزمة جديدة في سمرقند، حيث حاصر أحد الزعماء المحليين، واسمه سبيتامنس، الحامية المقدونية في المدينة. ورغم نجاح قوة إغاثة محدودة في فكّ الحصار أولاً، فإنها أُبِيدت تقريبًا بعد ذلك في كمينٍ محكم على ضفاف نهر زرافشان (Zarafshan) في آسيا الوسطى، بسبب سوء التنسيق بين الفرسان والمشاة، في نموذج دلّ على خطورة حروب العصابات والكرّ والفرّ وتأثيرها في الجيوش المقدونية النظامية آنذاك.

وقد أثار هذا الفشل غضب الإسكندر الأكبر، فقاد حملة عقابية سريعة، من دون أن يتمكّن من الاشتباك مع خصمه الذي أفلت مجدّدًا، واكتفى بإقامة مراسم لجنوده القتلى، قبل أن يقضي شتاء عام 328 ق.م في بلخ شمال أفغانستان، بينما استمرّت أساليب المقاومة المحلية في أفغانستان ووسط آسيا تعتمد على أسلوب الكرّ والفرّ الذي كاد لا يتوقّف، مما تسبّب في استنزاف وإنهالك متواصل للقوات المقدونية.

وردّ الإسكندر على هذا الاستنزاف بإعادة توزيع قواته؛ فترك جزءًا منها لتأمين شمال أفغانستان، ودفع بأرتال متحرّكة عبر جبال بامير الوعرة في آسيا الوسطى، مدّمّرًا قواعد النبلاء الصغديين في تلك المناطق. ورغم كل هذه التكتيكات استعصت عليه بعض القلاع، وفي مقدمتها حصن "صخرة صغديا" بقيادة زعيم محلي هناك يُسمّى أريامازيس.

وحاول الإسكندر إخضاع هذه المناطق بالأساليب الدبلوماسية والسياسية، ولكن بعد فشل التفاوض لجأ إلى وسائل غير تقليدية للسيطرة عليها، أعقبها قمع واسع شمل قتل القيادات واسترقاق السكان. وقد رأى المؤرخ أ. ب. بوسورث في كتابه "الفتح والإمبراطورية: عصر الإسكندر الأكبر" أن أفغانستان وبلاد الصغد كانت بمثابة "المستنقع الإستراتيجي" الذي وقع فيه.

ورغم هذه النجاحات المؤقتة، واصل السوالي سبيتامنس المقاومة بدعمٍ من قبائل السكيثيين، كاشفًا عن هشاشة السيطرة المقدونية خارج المدن الكبرى. ورغم مقتل هذا الزعيم لاحقًا على يد بعض المقرّبين منه، وتسليم رأسه للإسكندر بغية الحصول على الصلح والاستقرار؛ فقد دلّت تلك الأحداث على أن إخضاع أفغانستان ووسط آسيا لم يكن فتحًا خاطفًا، بل صراعًا طويل الأمد فرض على الإسكندر استخدام العنف المنهجي تارة، والسياسة الدبلوماسية تارة أخرى.

ولهذا السبب اضطرَّ في نهاية المطاف إلى الزواج من روكسانا، ابنة الزعيم الباخثري أوكسيارتيس في شمال أفغانستان، في خطوة هدفت إلى تثبيت الولاءات والخضوع للدولة المقدونية عبر المصاهرة، وكان ذلك اعترافاً ضمناً من الإسكندر بأن القوة العسكرية وحدها لا تكفل استقرار الإمبراطورية في تلك المنطقة العصية.

ومن اللافت أن هذه السيطرة المقدونية كانت سطحية؛ فبعد وفاة الإسكندر عام 323 ق.م، سرعان ما انفلتت أفغانستان من عقالها، وخرجت عن الطاعة في عصور خلفائه بالكلية. ويتساءل الباحث الأمريكي مارك جيه. دي سانتيس، في دراسته السابقة، هل كان هذا النزيف الهائل الذي دفعه الإسكندر ثمنًا مبررًا للنصر المقدوني؟ فقد خلّفت حملته آلاف القتلى من الجنود والسكان المحليين، وارتبطت بمذابح صريحة للسكان الأفغان، بل وبسقوط عشرات من كبار قادته وآلاف من جنوده.

يرى دي سانتيس أن حملة الإسكندر يمكن وصفها بالانتصار الذي تحققت فيه الغلبة ولكن بكلفةٍ فاقت فائدها؛ إذ دخلها الإسكندر إمبراطورًا شابًا ظافرًا، وخرج منها مثقلًا بدماء أقرب رفاقه مثل فيلوتاس وبارمنيون وكليتوس، من كبار القادة المقدونيين البارزين، حيث كانوا -مع السكان المحليين- من ضحايا طموح جامع ونظامٍ سياسيٍّ لم يرحمهم.

ومن اللافت أن الإمبراطوريات الحديثة كوّنت ذات الخطأ الإستراتيجي الفادح الذي وقع فيه الإسكندر الأكبر. وهكذا أثبتت أفغانستان تاريخيًا، منذ الإسكندر وحتى عصر حلف الناتو (NATO)، أنها -بجغرافيتها الوعرة، وسكانها الأشداء، ومقاومتها التي لم تخمد طوال التاريخ- كانت ولا تزال واحدةً من أعصى الأمم على الخضوع العسكري عبر ذلك التاريخ الطويل. أو كما قال ديفيد بتريوس، مدير الاستخبارات الأمريكية الأسبق، في لقاء تلفزيوني عن تقييمه للاحتلال الأمريكي لأفغانستان: "أفغانستان كانت أصعب بكثير من العراق!"

العائدون إلى الوطن

ثروة بشرية و طاقة كامنة لبناء المستقبل

الكاتب: محمد إسحاق الصالحي

وأكد معالي الوزير أن أعداد العائدين تزداد يوما بعد يوم، مشيرًا إلى أن الاستقرار في أفغانستان وسيطرة الإمارة الإسلامية على كامل جغرافية البلاد أسهما في الحد من الهجرة، وانخفاض عدد المهاجرين إلى خارج البلاد بشكل ملحوظ.

وأضاف أن خطة الحل الدائم للهجرة ستسهم في معالجة مشكلة الهجرة بصورة مستدامة، والاهتمام بقضايا النازحين داخليًا، فضلاً عن تعزيز التنسيق بين المؤسسات الحكومية والدولية، وتوفير الأفضية اللازمة لاستقطاب المساعدات، وتحديد الاحتياجات، وتوضيح مجالات العمل.

بعد أن تولت الإمارة الإسلامية زمام الحكم في البلاد، وعمّ الأمن أرجاء الوطن، شهدت البلاد عودة أعداد كبيرة من المهاجرين من إيران وباكستان وبلاد أخرى؛ ممن أمضوا سنوات طويلة في الغرب والبعث عن الوطن، وقضوا أعمارهم في أعمال متنوعة وظروف متباينة. تشير الإحصائيات التي قدمتها وزارة المهاجرين إلى أن عدد العائدين إلى الوطن طوعاً أو قسراً يقارب ٦.٨ ملايين شخص.

أعلن وزير شؤون المهاجرين والعائدين في إمارة أفغانستان الإسلامية أنه منذ عودة الإمارة الإسلامية إلى الحكم، عاد نحو ٦.٨ ملايين مواطن أفغاني، قسراً أو طوعاً، من الدول المجاورة وبعض الدول الأخرى إلى أفغانستان.



صحيح أن رعاية هذا العدد الكبير من المهاجرين العائدين إلى وطنهم دفعة واحدة، مهمة جسيمة وعمل بالغ المشقة وعظيم الأعباء، ويتطلب جهداً كبيراً من المسؤولين الحكوميين والمؤسسات الإنسانية، ولكن القراءة المتأنية لظروف المهاجرين تكشف أن عودتهم تمثل فرصة تاريخية نادرة، إذا أحسن استثمارها، يمكن أن تتحول إلى رافعة حقيقية للتنمية وبناء المستقبل؛ لأن المهاجرين في غربتهم لم يكونوا عاطلين أو معتمدين على الإعانات، بل انخرط كثير منهم في ميادين العمل المختلفة؛ مثل البناء، والزراعة، والصناعة، والتجارة، والخدمات. بعضهم عمل في ورش الحدادة والنجارة،

لقد شهدنا طوال السنوات الماضية أن الأفغان غادروا وطنهم وهاجروا إلى بلدان مجاورة وبلاد أخرى، وواجهوا مشاكل عديدة في تلك البلدان، وها هم اليوم يعودون إلى موطنهم، ويزداد عدد العائدين يوماً بعد يوم، وتختلف وجهات النظر حول عودتهم، فالبعض يرى أنها تشكل تحدياً كبيراً لمستقبل البلاد، وتجلب مشكلات كثيرة في مجال العمل، وبينما الآخرون يرونها مرحلة جديدة من التنمية والازدهار، إذا توفرت الفرص، وتهيأت البيئة.

والآن السؤال الذي يطرح نفسه حول عودة هؤلاء المهاجرين العائدين إلى الوطن: هل عودتهم تشكل تحدياً لمستقبل البلاد كما يقول البعض، أم أنها فرصة يمكن أن نستفيد منها في بناء الوطن؟

وآخرون في المصانع والأسواق، وغيرهم أسسوا مشاريع صغيرة أو شاركوا في أعمال حرة. هذه التجارب لم تمنحهم مصدر رزق فحسب، بل أكسبتهم مهارات عملية، وانضباطاً مهنيًا، وقدرة على التكيف مع ظروف العمل الصعبة.

إن من قضى سنوات في إدارة متجر صغير، أو في الإشراف على عمال، أو في تنفيذ أعمال مهنية دقيقة، لا يعود إلى وطنه صفر اليدين، بل يعود برأس مال من الخبرة والتجربة، وهو رأس مال لا يقل قيمة عن المال النقدي.

هنا نكتفي بمثال واحد في دور المستثمرين الأفغان المهاجرين في البلدان الأخرى، لنعلم أن وجودهم لا يشكل تحدياً بل فرصة سانحة للبلاد، فلو نظرنا على سبيل المثال إلى استثمارات المهاجرين في إيران:

وفقاً للإحصاءات الرسمية، بلغ حجم استثمارات المواطنين الأفغان في إيران حتى الآن أكثر من ثلاثة مليارات دولار، وهو رقم يُوصف بأنه ملحوظ من حيث ضخ السيولة، وخلق فرص العمل، وتعزيز التفاعل مع القطاع الخاص.

وقد صرّح محمود سيادت، رئيس الغرفة المشتركة الإيرانية الأفغانية، في عام 1403 هـ ش (2024م)، بأن أكثر من نصف الشركات الأجنبية المسجلة في إيران تعود إلى مهاجرين أفغان. ويُقدّر مجموع استثماراتهم بنحو ثلاثة مليارات دولار، أي ما يعادل أكثر من مئتين وعشرة آلاف مليار تومان من السيولة.

الميزة الأبرز في المهاجرين العائدين أنهم قوة عاملة معتادة على الجهد اليومي والانضباط. لقد تعودوا على ساعات عمل طويلة، وعلى الالتزام بقواعد السوق ومتطلباته. وهذه الصفات، إذا وُجّهت توجيهاً صحيحاً، يمكن أن تسرّع عجلة الإنتاج المحلي في مختلف القطاعات. ولا يخفى أن أشد الأعمال وأشقها في البلدان الأخرى كانت على عاتق المهاجرين، فكانوا أهلاً لها، وتمكنوا من إنجازها بكفاءة واقتدار، أعمال صعبة لا يستطيع إنجازها إلا من مارسها؛ مثل حفر الآبار العميقة وبناء المباني الشامخة.

فالعامل الذي شيّد الأبنية في الخارج قادر على الإسهام في نهضة عمرانية داخل الوطن، والتاجر الذي أدار نشاطاً بسيطاً في الغرب يستطيع أن يفعل حركة الأسواق المحلية، وصاحب الحرفة الذي اكتسب مهارة متقدمة يمكن أن ينقل خبرته إلى غيره، فتتسع دائرة الإنتاج، وسيكون كل عامل، وكل تاجر وكل صاحب حرفة، لبنة جديدة لبناء مستقبل هذه البلاد، وستخطو نحو التنمية والتقدم وفي النهاية إلى الاكتفاء الذاتي.

ومن دواعي السرور أن معالم استثمارات المهاجرين بدأت تتجلى شيئاً فشيئاً، وحكومة إمارة أفغانستان الإسلامية، كما دعمتهم في السكن والمعاش، وشيدت لهم العديد من الأحياء السكنية لتأمين حياتهم الكريمة، ستدعمهم في هذا الجانب أيضاً.

وفي هذا السياق، عُقد اجتماع قيادة لجنة تنظيم وإيجاد التسهيلات للتجارة والصناعة العائدين برئاسة نورالدين عزيزي، وزير الصناعة والتجارة.

وخلال الاجتماع، تمّت دراسة وثائق عدد من التجّار والصنّاع العائدين من إيران وباكستان والمصادقة عليها، حيث بلغ حجم استثماراتهم أكثر من ٣.٥ ملايين دولار.

في النتيجة يظهر لنا جلياً أن العائدين إلى الوطن لو وجهوا توجيهها حسناً، وتوفرت لهم فرص العمل المناسبة، سيكونون ثروة بشرية وطاقة كامنة لبناء مستقبل البلاد، فالبلاد تصنع بأيد قوية وسواعد مثينة.

لماذا جنون النظام العسكري في باكستان ليفقد صوابه ويتصرف بحقلية مأزومة؟!

ليس من السهل فهم السلوك المتوتر للنظام العسكري في #باكستان دون قراءة المشهد كاملاً؛ فالتصعيد المتكرر لا يبدو وليد لحظة غضب عابرة، بل نتيجة تراكم إخفاقات متتالية في ملفات عدة، سعى من خلالها إلى تطويق أفغانستان والضغط عليها، لكنه اصطدم في كل مرة بواقع مغاير لحساباته.

أولى هذه الأوراق كانت ورقة "داعش" فقد جرى التعويل على هذا التنظيم لإرباك الداخل الأفغاني وضرب الاستقرار الأمني بعد هروب الاحتلال الأمريكي وحلفائه من أفغانستان، غير أن الحملة الواسعة التي شنتها الإمارة الإسلامية على فلول التنظيم لم تترك له مجالاً لإعادة التمرکز أو التمدد.

ومع تضيق الخناق عليه، تفرقت عناصره ما بين قتييل وجريح وأوسير، كما فرّ كثير منهم عبر خط "ديورانند" إلى داخل باكستان حيث توفر لها السلطات الباكستانية مراكز التجنيد والتعبئة، لتسقط بذلك ورقة كان يُراد لها أن تكون أداة استنزاف دائمة لكابل وحكومتها الإسلامية الوليدة، فإذا بها تتحول إلى عبء أمني على من راهن عليها.



وحين خابت رهانات الفوضى الأمنية، انتقل الضغط إلى سلاح الاقتصاد، فأغلقت المعابر التجارية مرارا وفي مواسم الحصاد وقطف الثمار، وتوقفت حركة الشاحنات، وتضرر التجار الأفغان مرات عديدة، في محاولة من النظام العسكري الباكستاني لخنق السوق الأفغانية وإجبارها على الرضوخ، لكن المرة الأخيرة أظهرت تحولا ملحوظا في السياسة الاقتصادية لكابل؛ فقد سعت الحكومة الأفغانية هذه المرة إلى تنويع طرقها التجارية، وتعزيز علاقاتها مع دول أخرى، وتقليص اعتمادها على المنافذ الباكستانية، وهكذا، بدل أن يكون الحصار وسيلة إخضاع، أصبح دافعا لإعادة ترتيب الأولويات وبناء بدائل أكثر استقلالا.

أما في الساحة الدولية، فقد حاولت إسلام آباد وحكومتها العسكرية الدفع باتجاه شيطنة الحكومة الأفغانية، مستغلة غياب الاعتراف الرسمي بها في بعض المحافل، غير أن هذا المسار لم يحقق النتائج المرجوة، لا سيما مع توسع علاقات الإمارة الإسلامية مع قوى إقليمية ودولية مؤثرة مثل #الصين و #روسيا وعدد من الدول العربية، الأمر الذي منح كابل هامشا أوسع للتحرك وكسر العزلة التي سعى البعض إلى تكريسها ودحض الرواية الباكستانية بشأنها وتفنيد الاتهامات والادعاءات بالإضافة إلى استقلال سياستها الخارجية بعيدا عن هذا وذاك.

ثم جاءت ورقة المهاجرين، وهي من أكثر الملفات حساسية وأشدّها تأثيرا إنسانيا، رأت فيها المؤسسة العسكرية الباكستانية أداة ضغط فعالة، فلجأت إلى إجراءات قسرية شملت الترحيل الجماعي ومصادرة الممتلكات وهدم المخيمات عدة مرات خلال السنوات الأخيرة، غير أن هذه السياسة، إلى جانب ما أثارته من انتقادات حقوقية، لم تُنتج تحولا سياسيا جوهريا يريده الجيش الباكستاني وحكومته من خلاله، بل عمّقت التوتر وزادت الاحتقان الشعبي على جانبي الحدود.

وفي خضم هذه التجاذبات، تكررت الأحداث بشأن تهريب أسلحة ومواد متفجرة عبر المعابر من قبل باكستان إلى داخل أفغانستان، مع إعلان السلطات الأفغانية عن ضبط شاحنات محملة بالبارود والعتاد قادمة من الأراضي الباكستانية، وفي كل مرة، كان المشهد يعكس صراعا خفيا عنوانه تصدير الأزمات بدل معالجتها، ونقل التوتر بدل احتوائه.

وجاءت تصريحات الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب حول قاعدة قاعدة باغرام الجوية لتضيف بُعدا جديدا إلى الأزمة، فحين لَوَّح بما وصفه بـ "عواقب سيئة" في حال رفض تسليم القاعدة، بدا المشهد وكأنه يُعاد تشكيله إقليميا، لتتزامن هذه التهديدات مع تحركات عسكرية باكستانية داخل الأراضي الأفغانية، ما أثار تساؤلات حول توقيت التصعيد ودوافعه.

وهكذا، بعد تعثر أوراق الضغط الأمني والاقتصادي والسياسي والإنساني، لم يبقَ سوى خيار القوة العسكرية كوسيلة لفرض معادلة جديدة، غير أن اللجوء إلى السلاح، خصوصا في شهر #رمضان، لم يحقق اختراقا حاسما، بل فتح الباب أمام مواجهة أوسع، وأعاد المنطقة إلى مربع التوتر الذي يدفع ثمنه المدنيون أولا وأخرا.

إن ما يجري لا يمكن عزله عن سياق أوسع من الصراع على النفوذ وإعادة التوضع في مرحلة ما بعد الوجود العسكري الأجنبي، غير أن الثابت في كل التجارب أن سياسات الإكراه لا تبني استقرارا، وأن الضغط عبر الفوضى لا يصنع نفوذا دائما، فالجغرافيا لا تتغير، والجار يبقى جارا، وأي رهان على إنهاك الآخر قد يرتد على صاحبه.

وفي المحصلة، يبدو أن التصعيد ليس تعبيرا عن قوة بقدر ما هو انعكاس لأزمة خيارات؛ فحين تفشل الأوراق واحدة تلو الأخرى، يصبح اللجوء إلى المواجهة محاولة أخيرة لإعادة رسم المشهد، لكن التاريخ القريب يؤكد أن الحروب لا تُنتج إلا مزيدا من التعقيد، وأن الطريق الأقصر إلى الأمن يمر عبر الحوار الذي تؤكد عليه الحكومة الأفغانية الحالية وبشكل مكرر لا عبر فوهة البندقية التي يصر عليها الجيش الباكستاني وحكومته لتحقيق رغبات الإدارة الأمريكية.

أفغانستان

في شهر رمضان

Sun	Mon	Tue	Wed	Thu	Fri	Sat
		1	2	3	4	5
6	7	8	9	10	11	12
13	14	15	16	17	18	19
20	21	22	23	24	25	26
27	28	29	30			
31						

كلمة سماحة أمير المؤمنين حفظه الله تعالى لعلماء مديريات ولاية قندهار

ألقى سماحة أمير المؤمنين حفظه الله تعالى كلمة خلال اجتماع انعقد في قاعة المؤتمرات بولاية قندهار، الذي تم عقده لعلماء كرام من مختلف مديريات الولاية، بحضور والي قندهار، ورئيس إدارة الشؤون، ورئيس جمعية الهلال الأحمر، والنائب العسكري للمحكمة العليا، ورئيس دار الإفتاء المركزية، والنائب القضائي للمحكمة العليا، وعدد من العلماء والمسؤولين.

وبحسب بيان نشره نائب المتحدث باسم الإمارة الإسلامية، الملا حمد الله فطرت، فقد رحّب سماحة أمير المؤمنين حفظه الله بالعلماء، مؤكداً على أن العلماء هم قادة الأمة ومرجعها في الأمور الشرعية، وأن طاعة أحكامهم الشرعية واجبة على الأمة والأمراء، مشيراً إلى أن شؤون الشريعة ينبغي أن تؤخذ بالإرشاد والمشورة من العلماء.

وأكد سماحة أمير المؤمنين حفظه الله في كلمته أن العلماء كانوا ولا يزالون حماة الدين الإسلامي وأحكام الشريعة، وأن محاولات إضعاف الإسلام وتحريف أحكامه مستمرة عبر العصور، مظهراً أن العلماء تصدّوا لهذه المحاولات من خلال التأليف ونشر الرسائل وتصحيح المفاهيم، اقتداءً بسيرة النبي محمد ﷺ في الدفاع عن الإسلام.

وأوضح أيضاً أن الله تعالى حمّل العلماء مسؤولية عظيمة، داعياً إياهم إلى بذل الجهود المكثفة للقضاء على المنكرات في المجتمع، عبر التوعية من على المنابر وفي التجمعات العامة، وبيان عواقب المنكرات وأحكام الشريعة، مشيراً إلى أن الشعب الأفغاني شعب متدين قديم التضحيات في سبيل الدفاع عن الإسلام، وأن من واجب العلماء منع الفتن، وإصلاح الأخلاق، ومكافحة الفساد. كما أعرب عن شكره للشعب الأفغاني وللعلماء على طاعتهم للإمارة الإسلامية، مؤكداً على أن بقاء النظام الإسلامي ونجاحه متعلقان بالعلم الشرعي ونشره، داعياً إلى تعزيز التعليم الديني وتوسيع نطاقه ليصل إلى عامة الناس.

ودعا سماحة أمير المؤمنين حفظه الله خلال كلمته إلى تعزيز الوحدة والاتحاد، وشجع على الطاعة المتبادلة والتشاور، مبيناً أن قوة النظام أو ضعفه تعتمد على وعي المسؤولين والعلماء، وشجع على إنهاء عادات الجاهلية، وتجنب الغفلة، وعدم الانشغال بما لا يفيد، والابتعاد عن الطمع في المناصب، وغرس روح الطاعة في المجتمع حيث لها من أثر في تحقيق الوحدة وتوطيد الجماعة.

وفي ختام الاجتماع، جدد العلماء بيعتهم بدعم القيادة والنظام الشرعي، واختتم المجلس بالدعاء.

تحت هذا العمود الشهري، تقرؤون ملخصاً وموجزاً لأهم الأنباء وآخر المستجدات والأحداث وأبرز التطورات التي حدثت على ثرى وطننا الحبيب أفغانستان خلال شهر. ولزید من تفاصيل هذه الأخبار بإمكانكم الرجوع للموقع الإلكتروني (باللغة العربية) لإمارة أفغانستان الإسلامية.

بيع أحجار كريمة وشبه كريمة بأكثر من 22 مليون أفغاني في ولاية كونر

أعلنت السلطات المحلية في ولاية كونر عن بيع 474 كيلوغراماً من حجر البيروج المستخرج حديثاً، عبر مزاد علني، بقيمة 22.3 مليون أفغاني لتجار محليين. وأوضح المتحدث باسم والي كونر عبدالغني مصمم أنه يتم تسليم 2.2 مليون أفغاني إلى حساب الدولة. والجدير بالذكر أنه يأتي ذلك في إطار استمرار تنظيم مزادات بيع الأحجار الكريمة في الولاية لتعزيز الإيرادات وتنظيم قطاع التعدين.

انطلاق تنفيذ 183 مشروعاً تنموياً في ولاية برون

أعلنت وزارة التأميل والتنمية الريفية عن بدء العمل في 183 مشروعاً تنموياً بمديرتي سالنج وشينواري في ولاية برون، خلال مراسم رسمية بحضور وزير التأميل والتنمية الريفية الملا عبد اللطيف منصور. وأوضح معالي الوزير أن المشاريع يتم تنفيذها وفق احتياجات السكان في المناطق النائية، وتشمل بناء الجدران الاستنادية، وقنوات الري، والطرق الريفية، والأرصفة. ومن المتوقع أن توفر هذه المشاريع فرص عمل لمئات العمال، وتساهم بعد اكتمالها في معالجة مشكلات البنية التحتية وتحسين الخدمات للسكان المحليين.

بيع أحجار كريمة وشبه كريمة بقيمة أكثر من 113 مليون أفغاني في ولاية نورستان

أعلنت رئاسة المناجم والبترو في ولاية نورستان عن بيع أحجار كريمة وشبه كريمة عبر مزاد علني، بقيمة 113 مليوناً و569 أفغانياً، شملت 11 ألفاً و687 كيلوغراماً من أحجار الكنزيت، والبيروج، والبلور، والماجنيت، المستخرجة من مناجم مديرية دواب.

وأوضح رئيس المناجم في ولاية نورستان المولوي سيد الرحيم عمير أنه يتم تسليم 11 مليوناً و356 ألف أفغاني كإيرادات إلى حساب الدولة.

الجدير بالذكر أنه سبق أن تم بيع كميات مماثلة من الأحجار الكريمة في الولاية عبر مزادات علنية، ضمن جهود تنظيم قطاع التعدين وتعزيز الإيرادات.

توقيع 25 مذكرة تفاهم تجارية بين أفغانستان وأوزبكستان

تم توقيع 25 مذكرة تفاهم تجارية تجار أفغان وأوزبك، بقيمة تتجاوز 300 مليون دولار، خلال مؤتمر للتواصل التجاري حضره مسؤولون كبار من كلا البلدين. وشملت الاتفاقيات قطاعات البناء، والمواد الغذائية، والزراعة، والأثاث، والملابس، والأدوية، مع توقيع اتفاقيات تفضيلية تشمل 8 سلع أفغانية و6 سلع أوزبكية، بهدف تعزيز حجم التبادل التجاري بين البلدين في عام 2025 مقارنة بعام 2024. وأكد المسؤولون على أهمية تعزيز المشاريع المشتركة، واستثمار الفرص الاقتصادية، وشجعوا التجار على التعاون وتبادل المقترحات لتطوير العلاقات التجارية والصناعية بين أفغانستان وأوزبكستان.

وشملت الاتفاقيات قطاعات البناء، والمواد الغذائية، والزراعة، والأثاث، والملابس، والأدوية، مع توقيع اتفاقيات تفضيلية تشمل 8 سلع أفغانية و6 سلع أوزبكية، بهدف تعزيز حجم التبادل التجاري بين البلدين في عام 2025 مقارنة بعام 2024.

وأكد المسؤولون على أهمية تعزيز المشاريع المشتركة، واستثمار الفرص الاقتصادية، وشجعوا التجار على التعاون وتبادل المقترحات لتطوير العلاقات التجارية والصناعية بين أفغانستان وأوزبكستان.

تخرج أكثر من 500 طبيب متخصص في أفغانستان

احتفلت وزارة الصحة العامة في أفغانستان اليوم بتخرج 503 أطباء أنهوا برامجهم التخصصية في العاصمة كابول، ضمن 34 مستشفى تخصصي و36 فرعاً تخصصياً، بحضور مسؤولين كبار من القطاع الصحي.

وأكد وزير الصحة العامة المولوي نور جلال جلال على ضرورة التزام الأطباء بالأخلاق الحسنة والمعاملة الإنسانية للمرضى، وأن يكون هدفهم خدمة الناس والحصول على رضا الله، وليس كسب المال فحسب، مشيراً إلى أن البلاد لا تزال تعاني من نقص الأطباء المتخصصين وأن الوزارة تعمل على سد هذا النقص وتوسيع الخدمات الصحية للمناطق النائية.

كما شدد وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المولوي حمد الله نعماني على أهمية إخلاص الأطباء الجدد في عملهم لاستعادة ثقة المواطنين، محذراً من استغلال بعض المستشفيات للمرضى عبر رسوم مرتفعة غير مبررة، مؤكداً على

ضرورة إصلاح هذا الوضع وتحسين الخدمات الصحية.

إطلاق سراح 105 من اللاجئين الأفغان من السجون الباكستانية

تم في أعقاب جهود القنصلية الأفغانية لدى مدينة كراتشي إطلاق سراح 105 سجناء أفغان من السجون الباكستانية.

وأفادت القنصلية في بيان نشر بأنه إثر الجهود المبذولة من قبل القنصلية الأفغانية لدى كراتشي تم إطلاق سراح 105 سجناء من المواطنين الأفغان، بينهم امرأتان و10 أطفال، وتم نقلهم إلى البلاد عبر سبيل بولك. الجدير بالذكر أنه تم اعتقال هؤلاء الأفغان لشهر واحد جراء المشاكل الأمنية في إقليم سيستان وبلوتشستان، وبعد هذه المدة تم نقلهم إلى البلاد.

توقيع خمس مذكرات تفاهم بين تجار أفغان وداغستان الروسية بقيمة 1.5 مليون دولار

وقّع تجار أفغان ونظرائهم من داغستان الروسية خمس مذكرات تفاهم في مجالي النقل والمواد الغذائية، وذلك خلال اللقاء تم بين وفد تجاري من داغستان التابعة لروسيا وتجار أفغان في العاصمة كابول.

وتم اللقاء بين وفد تجاري من داغستان التابعة لروسيا وتجار أفغان، حيث ناقش الجانبان سبل توسيع التعاون الاقتصادي، وتسهيل التجارة الثنائية، وخلق فرص استثمارية جديدة.

وأسفرت النقاشات عن توقيع خمس مذكرات تفاهم في قطاعي النقل والمواد الغذائية، بقيمة تتجاوز 1.5 مليون دولار أمريكي.

وأكد مسؤولو الغرفة أن هذه الاتفاقيات من شأنها أن تدعم الصادرات والواردات، وتوفير فرص عمل، وتعزيز العلاقات التجارية مع الأسواق الإقليمية، ولا سيما مع روسيا.

تعيين الملا محمد فاضل مظلوم وزيراً للنقل والطيران

أعلن المتحدث باسم إمارة أفغانستان الإسلامية، ذبيح الله مجاهد، أن تعيينات جديدة تمت بمرسوم خاص من سماحة أمير المؤمنين حفظه الله. وتكون هذه التعيينات على النحو التالي:

- 1 - تم تعيين الملا محمد فاضل مظلوم، النائب الأول لوزارة الدفاع سابقاً، وزيراً للنقل والطيران.
 - 2 - كما تم تعيين وزير النقل والطيران السابق، الملا حميد الله أخندزاده، النائب الأول لوزارة الدفاع.
- والجدير بالذكر أنه تأتي هذه التعيينات في إطار إعادة توزيع المسؤوليات داخل إدارة الإمارة الإسلامية، بما يهدف إلى تعزيز الأداء الإداري وتنظيم شؤون الوزارات المعنية.

المتحدث باسم الإمارة الإسلامية: تمديد الرقابة على العقوبات لن يجدي نفعاً والعقوبات ليست حلاً

أعربت الإمارة الإسلامية عن رفضها القاطع لقرار الأمم المتحدة تمديد مهمة مراقبة العقوبات المفروضة عليها، واصفة الخطوة بأنها غير مجدية ولا تصب بمصلحة أحد.

وقال المتحدث باسم الإمارة الإسلامية، المولوي ذبيح الله مجاهد، على حسابه في منصة إكس، إن العقوبات لم تحقق نتائج في السابق ولن تكون مفيدة في المستقبل، معتبراً أن تكرار هذه الإجراءات «غير منطقي»، كما أشاد بموقف الصين وروسيا في هذا الشأن.

وأضاف أن الأوضاع في أفغانستان تشهد تحسناً ملحوظاً على صعيد الأمن والاستقرار، وأن البلاد تتقدم وتتفاعل مع الدول المختلفة، مشدداً على أن المرحلة الحالية تتطلب التعاون لا فرض أو تمديد العقوبات.

ودعا المتحدث باسم الإمارة الإسلامية الدول الغربية إلى إعادة النظر في سياساتها تجاه أفغانستان واعتماد نهج تفاعل بناء.

الهند تقدم مساعدات صحية أخرى لأفغانستان

قدمت الهند دفعة جديدة من المساعدات الصحية إلى أفغانستان، شملت 100 ألفاً و608 جرعات من لقاحي الدفتيريا والتيتانوس، في إطار الدعم الإنساني للقطاع الصحي. والشحنة تم تسليمها أمس إلى وزارة الصحة العامة.

والجدير بالذكر أنه كانت الهند قد قدمت في وقت سابق نحو 9.5 أطنان من أدوية لعلاج السرطان دعماً للمنظومة الصحية في البلاد.



مناقشة إيرانية - أفغانية لتعزيز التعاون في مجالات النفط والمناجم

ناقش عبد الرحمن قانت، وكيل وزارة المناجم والبترو ل لشؤون السياسات والبرامج، مع سيد علي موسوي نائب وزارة النفط الإيرانية، وبحضور السفير الإيراني لدى كابل علي رضا بيكلي، سبل تعزيز التعاون الثنائي في قطاعي النفط والمناجم. وصرح وزارة المناجم والبترو ل أن الجانب الإيراني أكد على تعزيز العلاقات بين البلدين والتزام طهران بتوسيع التعاون، مشيراً إلى اهتمام الشركات الخاصة والمستثمرين الإيرانيين بالاستثمار في مجالات استكشاف واستخراج ومعالجة الموارد المعدنية في أفغانستان.

كما أعلن عن استعداد بلاده لتدريب مهندسي الوزارة في مجالات النفط والغاز والتكرير والمعادن الصلبة، نظراً إلى خبرة تمتد لنحو مئة عام في هذا القطاع. من جهته، أكد وكيل وزارة المناجم والبترو ل الأفغاني على استعداد الوزارة لتقديم التسهيلات اللازمة للمستثمرين وفوق القوانين واللوائح المعتمدة، لتشجيع الاستثمار وتطوير الشراكات. وفي ختام اللقاء، اتفق الجانبان على تعريف ممثلين لمابعة وتنظيم البرامج المستقبلية.

سفير الإمارة الإسلامية لدى أبوظبي يناقش مع شركة "الاتحاد" للطيران إطلاق رحلات إلى كابل

ناقش سفير إمارة أفغانستان الإسلامية لدى الإمارات العربية المتحدة، المولوي بدرالدين حقاني، مع وفد من شركة "الاتحاد" للطيران الوطنية في أبوظبي، برئاسة راحيل صديق، الجوانب التجارية والتنموية المتعلقة بإطلاق رحلات مباشرة بين أبوظبي وكابل.

وأفادت السفارة الأفغانية لدى أبوظبي أن مسؤولي الشركة قدموا معلومات عن بدء الرحلات اعتباراً من 28 مارس المقبل، إلى جانب جدول الرحلات والتسهيلات الخاصة بالنقل الجوي بين العاصمتين.

وأوضحت شركة "الاتحاد" للطيران أنها تسير حالياً رحلات إلى 99 مدينة حول العالم، مؤكدة أن الخط الجديد بين كابل وأبوظبي سيسهم في تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية، إضافة إلى توسيع حركة السفر الدولية.

من جهته، أعرب السفير الأفغاني عن ترحيبه بإطلاق الرحلات، مشدداً على ضرورة توفير تسهيلات شاملة للمسافرين، خاصة في ما يتعلق بخفض أسعار التذاكر وتقليل تكاليف السفر.



وزير خارجية أفغانستان يلتقي بوفد أوزبكي في كابل لمناقشة تعزيز التعاون الثنائي

التقى المولوي أمير خان متقي، وزير خارجية إمارة أفغانستان الإسلامية، في كابل بوفد أوزبكي برئاسة جولان وهابوف، رئيس معهد آسيا الوسطى الدولي ومستشار نائب رئيس جمهورية أوزبكستان. وناقش الجانبان سبل تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي، إضافة إلى القضايا الإقليمية ذات الاهتمام المشترك.

وأكد السيد متقي أن سياسة أوزبكستان تجاه أفغانستان تقوم على حسن النية، معرباً عن أمله في توسيع العلاقات الثنائية، ومشهداً على دور المراكز البحثية في توطيد التفاهم المتبادل.

من جهته، نقل وهابوف رسالة وتمنيات طيبة من رئيس أوزبكستان، مشيداً بالاستقرار والتقدم في أفغانستان، ومشيراً إلى الارتفاع الملحوظ في حجم التبادل التجاري، مع توقعات بمزيد من النمو خلال العام الجاري.

الإمارة الإسلامية تمنح المستثمرين الأجانب إقامة من سنة إلى عشر سنوات في أفغانستان

قررت الإمارة الإسلامية منح المستثمرين الأجانب الذين يستثمرون في أفغانستان إقامة تتراوح بين سنة وعشر سنوات.

وجاء القرار خلال الاجتماع الدوري للجنة الاقتصادية برئاسة الملا عبدالغني برادر أئند، نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، حيث تمت مناقشة إطار منح الإقامة وفق حجم الاستثمار.

وبعد إقرار المقترح، تم تكليف لجنة مختصة بوضع فئات للإقامة بحسب قيمة الاستثمار ورفع تقرير نهائي للاجتماع المقبل.

كما تمت في الاجتماع مناقشة بدء وتنفيذ نظام النقل الدولي (TIR) في الجمارك، وجرى تكليف لجنة لإعداد تقييم شامل، إضافة إلى مناقشة تقارير تقييم تخص مدينتي لاله وصدف.

إطلاق سراح 14 سجيناً أفغانياً في أذربيجان بجهود وزارة الخارجية

أعلنت وزارة الخارجية في إمارة أفغانستان الإسلامية عن إطلاق سراح 14 سجيناً أفغانياً من سجون أذربيجان، وذلك في إطار الجهود الدبلوماسية المستمرة للوزارة.

وأفادت الوزارة في بيان لها أن هذه الخطوة أتت بتوجيه خاص من وزارة الخارجية، وبنتيجة المساعي المتواصلة

لسفارة إمارة أفغانستان الإسلامية في العاصمة باكو، حيث صدر قرار من قيادة جمهورية أذربيجان بالإفراج عن السجناء الأفغان الأربعة عشر.

وأضاف البيان أن وزارة الخارجية تعرب عن شكرها لجمهورية أذربيجان والجهات المعنية على تعاونهم وإجراءاتهم الإنسانية، مؤكدة على أنها ستواصل متابعة قضايا السجناء الأفغان والعمل على حلها.

وزير المياه والطاقة يتفقد سد كمال خان خلال زيارته إلى ولاية نيمروز

قام وزير المياه والطاقة، الملا محمد يونس أئندزاده، خلال زيارته إلى ولاية نيمروز، بتفقد سد كمال خان، برفقة والي نيمروز وعدد من المسؤولين المحليين.

وشملت الزيارة الاطلاع على سد قناة لشكري، والحوض الثاني للسد، ومسار مياه كودزري، حيث جرى استعراض التحديات والمطالب المتعلقة بتنظيف القناة ورفع السد وتنظيم تدفق المياه.

وأكد معالي الوزير على أهمية إنشاء السدود الأساسية، متعهداً بتنفيذ مشروع سد كمال خان وفق المعايير الدولية، في إطار تسريع تنفيذ المشاريع التنموية وتوفير فرص العمل في البلاد.

الإمارات تفرج عن 108 سجناء أفغان بمناسبة اليوم الوطني

أعلنت وزارة الخارجية الأفغانية عن الإفراج عن 108 سجناء أفغان من سجون دولة الإمارات العربية المتحدة، بمناسبة اليوم الوطني، وذلك نتيجة الجهود المتواصلة لسفارة إمارة أفغانستان الإسلامية لدى أبوظبي.

وأفادت الوزارة في بيان نشر بأن عدداً من المفرج عنهم عادوا إلى البلاد، فيما ستم إجراءات عودة الآخرين قريباً بعد استكمال المتطلبات القانونية.

كما أعربت الوزارة عن شكرها لحكومة الإمارات العربية المتحدة على تعاونها ومبادراتها الإنسانية، مؤكدة على استمرارها في متابعة قضايا السجناء الأفغان في الخارج.

وزير الخارجية الأفغاني يلتقي برئيس البعثة الدبلوماسية التركية الجديد لدى كابل

أجرى وزير خارجية إمارة أفغانستان الإسلامية، المولوي أمير خان متقي، في كابل لقاء تعاريفاً بسايدن آي يلديز، رئيس البعثة الدبلوماسية الجديد لجمهورية تركيا.

وناقش الجانبان سبل تعزيز العلاقات الثنائية، حيث وصف السيد متقي تركيا بالصديق القريب لأفغانستان

وأكد على تعزيز العلاقات بين كابل وأنقرة، متمنياً للبعثة الجديدة التوفيق.
من جهته، قِيم يديز العلاقات بين البلدين إيجابياً، مؤكداً على أهمية توسيع التعاون، خاصة في المجالين الاقتصادي والصحي.

رئيس اللجنة الأولمبية الأفغاني يلتقي برئيس لجنة كرة الصالات الإندونيسية لتعزيز التعاون الرياضي

التقى المولوي أحمدالله وثيق، رئيس اللجنة الأولمبية الوطنية والتربية البدنية والرياضة في أفغانستان، خلال زيارته الرسمية لإندونيسيا، بمكائن فيكتور سيانبار، لجنة كرة الصالات الإندونيسية.
وأفاد اللجنة الأولمبية الأفغانية في بيان نشر اليوم أن الجانبين ناقشا تطوير العلاقات بين لجان كرة الصالات في البلدين، ومشاركة الرياضيين الأفغان في دوري كرة الصالات الإندونيسية. كما تم الاتفاق على توفير فرص تدريبية للطلاب والأفغان المقيمين في إندونيسيا المهتمين بكرة الصالات.
وفي الختام، تم التأكيد على توقيع اتفاقية بين لجان كرة الصالات لضمان استمرارية وتعزيز العلاقات بين البلدين.

إنشاء كلية الطب النبوي التقليدي في أفغانستان بمرسوم من سماحة أمير المؤمنين حفظه الله تعالى

للمرة الأولى أعلنت وزارة التعليم العالي، استناداً إلى مرسوم من أمير المؤمنين حفظه الله تعالى، عن الموافقة على إنشاء كلية الطب النبوي التقليدي تحت إشراف جامعة كابل للعلوم الطبية.
وأوضحت الوزارة، في بيان أنّ الكلية سيتم إنشاؤها لتلبية الاحتياجات العلمية والتعليمية والبحثية المرتبطة بالطب النبوي التقليدي، بالتوازي مع إقرار الهيكل الإداري الخاص بها.
وأكدت على أن إنشاء هذه الكلية سيسهم بدور مهم في تطوير العلوم الصحية وإعداد الكوادر المتخصصة في البلاد.

وكيل وزارة الداخلية: مكافحة المخدرات من أولويات الإمارة الإسلامية

أكد وكيل مكافحة المخدرات بوزارة الداخلية الأفغانية، خلال لقائه مع رئيس مكتب الأمم المتحدة للشؤون المخدرات والجريمة، أن مكافحة المخدرات تُعد من الأولويات الأساسية للإمارة الإسلامية.
وأوضح أن الجهود المبذولة، رغم محدودية الإمكانيات، أسفرت عن إنجازات ملحوظة في منع المخدرات وعلاج المدمنين.



كما دعا إلى تعزيز التعاون في توفير سبل العيش البديلة للمزارعين ودعم برامج علاج وتأهيل المدمنين، فيما أعرب ممثلو الأمم المتحدة عن تقديرهم لهذه الجهود وتعهدوا بمواصلة التعاون.

سفير الإمارة الإسلامية لدى الدوحة يلتقي بوزير البلدية القطري

التقى محمد سهيل شاهين، سفير الإمارة الإسلامية لدى الدوحة، بعبدالله بن حمد بن عبدالله العطية، وزير البلدية في قطر.

وناقش الجانبان سبل تعزيز التعاون المشترك بين بلديتي الدوحة وكابول، ولا سيما في مجالات إنشاء وصيانة الطرق، وبناء الجسور العلوية والسفلية، وبرامج بناء القدرات، إضافة إلى عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وزارة التأهيل والتنمية الريفية: تنفيذ 400 مشروع مياه خلال عام واحد و600 مشروع قيد التنفيذ

أعلنت وزارة التأهيل والتنمية الريفية أنه تم خلال العام الماضي تنفيذ 400 مشروع لتوفير مياه الشرب في 137 مديرية، بتكلفة تجاوزت 837 مليون أفغاني، فيما لا تزال 600 مشروع أخرى قيد التنفيذ في 29 ولاية.

وجاء ذلك خلال اجتماع عقدته قيادة الوزارة مع مسؤولي المؤسسات التنموية والإنسانية لمناقشة تحسين التنسيق وتحقيق التنمية المتوازنة.

وأكد الملا عبداللطيف منصور، وزير التأهيل والتنمية الريفية على أهمية تعزيز التعاون بين الوزارة والمؤسسات العاملة، مشيرًا إلى أن تحسين الوضع الأمني أتاح للمؤسسات تنفيذ أنشطتها دون خوف، بما يسهم في تلبية احتياجات القرى والمناطق الريفية بشكل أفضل.

إنشاء مصنع لإنتاج الأسمنت في ولاية قندوز

أعلن مستثمرون أفغان وأجانب عن رغبتهم في إنشاء مصنع لإنتاج الأسمنت في ولاية قندوز، وذلك خلال لقاءهم مع المولوي حبيب الرحمن صهيب، نائب والي قندوز.

ووفقًا لبيان مقرر ولاية قندوز، أنه يقوم بهذا المشروع مستثمران من الصين، ومستثمر من طاجيكستان، إلى جانب مستثمر أفغاني، حيث سيتم إنشاء المصنع على مساحة عشرة كيلومترات مربعة في مديرية علي آباد.

ومن المتوقع أن ينتج المصنع ما بين 2500 إلى 3000 طن من الأسمنت يوميًا، إضافة إلى توفير آلاف فرص العمل. من جهته، رحّب نائب الوالي بالمشروع، مؤكدًا على دعم السلطات المحلية وتوفير التسهيلات اللازمة للمستثمرين.



الملا عبدالغني برادر يلتقي بنائب رئيس الوزراء ووزير خارجية تركمنستان في ولاية هرات

التقى الملا عبدالغني برادر آخوند، نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، اليوم في ولاية هرات، برشيد مردوف نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية تركمنستان، وناقش الجانبان سبل تعزيز التعاون في مشاريع إقليمية كبرى، منها مشاريع تابي وتاب، وخط السكك الحديدية، ونقل الكهرباء.

وأكد السيد برادر أن مشروع تابي أسهم في توسيع العلاقات الإقليمية، مشيراً إلى اهتمام شركة «دلتا إنترناشنال» السعودية بالاستثمار في مراحل متعددة من المشروع.

من جهته، ثمن السيد مردوف جهود الإمارة الإسلامية في توفير الظروف المناسبة لتنفيذ مشروع تابي، معلناً أن الأعمال ستصل إلى مركز ولاية هرات قبل نهاية العام، ومؤكداً استعداد بلاده للاستثمار في مشروع سكة حديد تورغندي-هرات وزيادة نقل الكهرباء إلى أفغانستان.

زيارة 30 ألف أفغاني لأداء فريضة الحج إلى المملكة العربية السعودية في العام القادم

أعلن مسؤولو وزارة الإرشاد والحج والأوقاف خلال مؤتمر صحفي بالعاصمة كابول، أن 30 ألف أفغاني سيؤدون فريضة الحج هذا العام، يمثل العدد الذي سافر العام الماضي.

وتشمل هذه الحصص العامة موظفي الدولة، المجاهدين، ورتبة الشهداء، واللاجئين.

وأشار شيخ الحديث الدكتور نور محمد ثاقب وزير الحج إلى أنه تم التفاوض مع السلطات السعودية لزيادة حصص أفغانستان في الحج، حيث تعهدت بتقديم الدعم في هذا المجال.

وقد تم تحديد تكلفة الحج لكل شخص هذا العام بمقدار 266,400 أفغاني، بينما كانت التكلفة في العام الماضي 282,090 أفغاني.

كما أضاف السيد ثاقب أن الحجاج سيتم نقلهم عبر شركات الطيران الوطنية "أريانا" و"كام إير" التي أبرمت اتفاقيات مسبقة مع الوزارة.

لقاء رئيس اللجنة الأولمبية الوطنية مع سفير الإمارة الإسلامية لدى إندونيسيا

التقى أحمد الله وثيق، رئيس اللجنة الأولمبية الوطنية، مع المولوي سعد الله بلوتش، القائم بأعمال سفارة الإمارة الإسلامية لدى إندونيسيا.

وتمت خلال اللقاء مناقشة وضع فريق كرة الأفغاني

خلال منافسات بطولة كأس آسيا لكرة الصالات، تعزيز الروح الوطنية للاعبين، توفير الإمكانات اللازمة للرياضيين، وتعزيز التعاون بين الجهات المعنية مع الدولة المضيفة.

كما تمت الإشارة إلى أن السيد وثيق قد زار إندونيسيا بدعوة رسمية من اللجنة الإندونيسية لكرة الصالات، وناقش سبل التعاون الثنائي وتعزيز العلاقات مع وزارة الرياضة والهيئات الرياضية الإندونيسية.

صادرات 23 ألف طن من رمان ولاية قندهار إلى الأسواق العالمية

تم تصدير 23 ألف طن من رمان ولاية قندهار إلى الأسواق العالمية خلال هذا العام.

وأفادت رئاسة الزراعة في ولاية قندهار في بيان لها أن الرمان تم تصديره إلى دول المملكة العربية السعودية، قطر، ماليزيا، أوزبكستان، روسيا، كازاخستان، الإمارات العربية المتحدة والهند.

وفقاً للإحصائيات، فقد تم جمع 274 ألف طن من الرمان هذا العام من 15 ألف هكتار من بساتين الرمان.

وتأتي هذه المبادرة في أعقاب جهود إمارة أفغانستان الإسلامية التي ساهمت في تقليص كبير للأمراض والآفات التي تصيب الرمان مقارنة بالسنوات الماضية، مما أدى إلى زيادة الإنتاج.

وكانت إمارة أفغانستان الإسلامية قد أعلنت في وقت سابق عن تصدير 20 طن من الرمان إلى قطر عبر إيران بقيمة 30 ألف دولار أمريكي.

الجدير بالذكر أنه يتميز رمان ولاية قندهار بجودته وطعمه الفائق، ويتلقى إقبالاً كبيراً في الأسواق المحلية والدولية، ويتم بيع الجزء الأكبر من الرمان في الأسواق المحلية، بينما يتم تصدير جزء منه إلى دول أخرى.

لقاء رئيس شركة "أريانا" للطيران مع رئيس شركة "فلاي دبي" الإماراتية

التقى الملا بخت الرحمن شرافت، رئيس شركة "أريانا"، مع الشيخ حماد عبيد الله، رئيس شركة "فلاي دبي" الإماراتية.

وفقاً لتقرير شركة أريانا للطيران، أنه خلال اللقاء تمت مناقشة العديد من المواضيع بما في ذلك توسيع التعاون الفني والتجاري بين شركتي الطيران.

وخلال اللقاء، أكد رئيس شركة "فلاي دبي" على استعداد شركته لتوصيل الركاب الذين يتم نقلهم عبر شركة أريانا إلى دبي، إلى وجهات رئيسية أخرى حول العالم.

وتعد هذه الاتفاقية خطوة مهمة نحو تسهيل السفر الدولي للمسافرين، وتقليل مدة الرحلات، وتطوير



الرحلات الجوية الدولية الجديدة.

وأكدت شركة أريانا للطيران على استمرارها في تحسين خدماتها وتعزيز جودتها لضمان راحة وأمن المسافرين، وتعزيز التجارة ودعم الاقتصاد في أفغانستان.

زيادة التبادل التجاري بين أفغانستان وأوزبكستان إلى 1.6 مليار دولار

بلغ حجم التجارة بين أفغانستان وأوزبكستان في عام 2025 نحو 1.6 مليار دولار، مما يظهر زيادة بنسبة 45.5% مقارنةً بالعام 2024 الماضي.

وفقاً لتقرير لجنة الإحصاء الوطنية الأوزبكية، بلغت صادرات أوزبكستان إلى أفغانستان 1.5 مليار دولار، ما يشكل 93.8% من إجمالي التجارة الثنائية بين البلدين.

وتشمل هذه الصادرات بشكل أساسي المواد الغذائية، ومواد البناء، والطاقة، والسلع الصناعية، حيث وصل حجم التجارة الخارجية لأوزبكستان في عام 2025 إلى 81.2 مليار دولار، حيث أقامت البلاد علاقات تجارية مع 210 دول في جميع أنحاء العالم.

كما يعتبر الخبراء الاقتصاديون زيادة التجارة مع دول آسيا الوسطى، وخاصة أوزبكستان، خطوة مهمة نحو تعزيز مكانة أفغانستان في التجارة الإقليمية وتنويع الطرق التجارية.

شركة تركية ترغب في الاستثمار في تحديث الشبكات وإنتاج الكهرباء المائية في أفغانستان

أعربت شركة Marbeyaz التركية عن رغبتها في الاستثمار بقطاع الكهرباء في أفغانستان، عبر تركيب توربينات كهرومائية بتقنيات حديثة وإعادة تأهيل محطات الإنتاج.

الحاج الملا عبدالحق همكار، الرئيس التنفيذي لشركة الكهرباء الأفغانية (برشنا)، ناقش مع المهندس غوناي كوساي، ممثل الشركة التركية، فرص الاستثمار في الطاقة الكهرومائية، وترميم وتحديث المعدات، وتركيب أنظمة جديدة متطورة لإنتاج الكهرباء.

وأكدت شركة الكهرباء الأفغانية (برشنا) توفير التسهيلات اللازمة للمستثمرين في قطاع الطاقة، فيما أعربت الشركة التركية عن اهتمامها بإعادة تأهيل التوربينات القائمة، وتركيب توربينات حديثة عالية القدرة، إضافة إلى رفع كفاءة الكوادر الفنية.

وشدد الجانبان في ختام اللقاء على عقد اجتماعات فنية مشتركة وإجراء تقييمات تقنية في الولايات للاستفادة من الموارد المائية المتاحة لإنتاج الكهرباء.

نقل نحو 700 ألف طن عبر سكك الحديد الأفغانية خلال الشهر الماضي

أعلنت وزارة الأشغال العامة الأفغانية عن نقل حجم بلغ 699 ألفاً و820 طناً مترياً عبر السكك الحديدية خلال برج الجدي من العام الشمسي 1404.

نقلًا عن المكتب الإعلامي للوزارة، أن الواردات شملت 466,328 طناً عبر معبر حيرتان، و55,287 طناً عبر معبر آقينه، و87,042 طناً عبر معبر تورغندي، و91,163 طناً عبر خط خواف-هرات، حيث يتكون معظمها من مواد نفطية وبيضائع أخرى.

وأضافت أن 1,025 طناً من السلع التجارية تم تصديرها خلال الفترة نفسها، أغلبيتها الفواكه المجففة والأحجار المعدنية وعصير الرمان.

وأكدت الوزارة على توفير تسهيلات أكبر لزيادة حجم النقل ودعم التجار.

الجدير بالذكر أنه في برج القوس من العام الجاري 1404، بلغ إجمالي النقل عبر السكك الحديدية 684,102 أطنان، منها 1,581 طناً من الصادرات.

الموافقة على 21 مشروعاً بقيمة تقارب 2.5 مليار أفغاني

وافقت لجنة المشتريات الوطنية، برئاسة الملا عبدالغني برادر آخوند نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، على 21 مشروعاً بقيمة تقارب 2.5 مليار أفغاني، وذلك خلال اجتماعها الدوري المنعقد في قصر (مرمين).

تم عرض 33 مشروعاً على الاجتماع، حيث أدخلت تعديلات على 7 مشاريع، وأعيد فتح مشروع واحد للمناقصة العامة، فيما عُلق مشروع آخر بسبب مشاكل سابقة لدى الشركة المنفذة. كما أعيد مشروع إلى الوزارة المعنية لمعالجة المشاكل التداركية، وكُلفت لجان مختصة بالتفاوض حول أسعار مشروعين.

وتشمل المشاريع المعتمدة والمعدلة شراء أجهزة تفتيش جمركية لمطارات عدة ولايات، وترميم طرق عامة، وإنشاء مبان أمنية ومستشفيات عامة، ودراسات ريّ وسدود، ومشاريع إيصال وتوزيع الكهرباء في عدد من الولايات.

وأكدت الجهات المعنية أن جميع المشاريع المقررة يتم تمويلها من قبل إمارة أفغانستان الإسلامية.



بلدية كابول تتعهد بالتعاون في إنشاء غرف تبريد معيارية ودعم القطاع الخاص

تعهدت بلدية كابول بالتعاون مع غرفة الزراعة والثروة الحيوانية لإنشاء غرف تبريد معيارية، ودعم القطاع الخاص المحلي.

وأفاد المكتب الإعلامي لبلدية كابول أن المولوي عبدالرشيد، عمدة كابول، شدد خلال لقائه مع خان محمد فروتن رئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة، على توسيع التعاون في مجال البنى التحتية الاقتصادية.

وأكد عمدة أن البلدية تخطط، بالتنسيق مع القطاع الخاص، لإنشاء مراكز تجارية معيارية وأساسية بما يساهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتوفير بيئة آمنة للاستثمار في كابول، مع الالتزام بالتنمية المتوازنة وتطوير الخدمات الحضرية بشكل عادل.

من جهتها، أعربت غرفة الزراعة والثروة الحيوانية عن تقديرها لجهود البلدية، مؤكدة على التزامها بتعزيز التعاون لتنفيذ الخطط التنموية ودعم النمو الاقتصادي للعاصمة.

وفي ختام اللقاء، منحت الغرفة عمدة كابول شهادة تكريم لجهوده في الإدارة الحضرية وإنشاء غرف التبريد وبناء المراكز التجارية ودعم المنتجات المحلية.

شركة الإمارات العربية المتحدة ترغب في بناء محطات كهرباء غازية بقدرة 1000 ميغاواط في أفغانستان

أبدت شركة HHM Group من دولة الإمارات العربية المتحدة اهتمامها بالاستثمار في قطاع إنتاج الكهرباء من الغاز في أفغانستان بقدرة تصل إلى نحو 1000 ميغاواط.

الحاج الملا عبدالحق همكار، الرئيس التنفيذي لشركة الكهرباء الحكومية (برشنا)، ناقش في كابول مع تانكوت داشد مير، رئيس الشركة الإماراتية، فرص الاستثمار في مشاريع إنتاج الكهرباء الغازية.

- وأكدت شركة الكهرباء الحكومية (برشنا) توفر بيئة مناسبة وآمنة للاستثمار في قطاع الطاقة، مع استعدادها لتقديم كل أشكال الدعم للمستثمرين.
- كما ناقش الجانبان الجوانب الفنية والخطط المستقبلية، مؤكداً على استمرار التعاون المشترك بهدف تعزيز الاكتفاء الذاتي من الكهرباء وتطوير قطاع الطاقة في البلاد.





لَمَّا تَحَرَّرَتِ الْبِلَادُ تَزَيَّنَتْ
بِالْأَخْضَرِ الْمَفْرُوشِ كَالسَّجَادِ
وَالْحَاكِمُونَ بِهَا عِمَامَاتُ التُّقَى
مَا بَيْنَ تَالِيِ الْوَحْيِ ، وَالسَّجَادِ
يَا مَنْ سَأَلْتَ عَنْ الْكَرَامِ كَأَنَّهُمْ
عَادُوا مِنَ الْعَهْدِ الْكَرِيمِ الْأَوَّلِ
رَبَّاهُمْ مُلَّا ، وَكَانُوا كُلَّهُمْ
جَنْدًا لِهَذَا الْقَائِدِ الْمُسْتَبْسِلِ
قَادِ الْأَسْوَدَ كِي يَعِيدَ لَأُمَّةٍ
عَزَّاجِيءٌ فَقَطْ بَزَحَفِ الْجَحْفَلِ
حَتَّى أَقَامَ لَهُ الْإِلَهُ إِمَارَةً
تَمْشِي عَلَى هَدْيِ النَّبِيِّ الْمُرْسَلِ
تَبَارَكَ رَبَّنَا ، مَا شَاءَ رَبِّي
وَسُبْحَانَ الَّذِي يُعْطِي الْأَنَامَا
إِلَى الْأَفْغَانِ أُعْطَى كُلٌّ بِأَسِيٍّ
وَهُمْ أَيْضًا يُحِبُّونَ السَّلَامَا



AL SOMOOD

Monthly Islamic Magazine

كتب العقاد عن شعب أفغانستان قبل أكثر من ٧٠ سنة، قبل أن
ان يدخلها الروس والأمريكان ويخرجوا منها مهزومين:
(إن الخالق سبحانه وتعالى هو الذي كتب وثيقة الاستقلال للأمة
الأفغانية حين أودع العزة في نفوس هذه الأمة العريقة، وخلقها
عصية على الفاتحين، وأعصى من ذلك كثيراً على الحاكمين
المستعمرين).

الصمود

مجلة إسلامية شهرية باللغة العربية
تصدرها إمارة أفغانستان الإسلامية
alsomood.af@proton.me